الأمثال في شرح الكافية للرضي

دراسة نحوية تحليلية

د/ حسانين إبراهيم حسانين

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بالديدامون

الأمثال في شرح الكافية للرضي
دراسة نحوية تحليلية

الدكتور

حسانين إبراهيم حسانين

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

بالديدامون

تمهيد

لله الذي ضرب لنا الأمثال عبرة وعظة لأولى الألباب، والصلاة والسلام على خير من ضرب به المثل في القدوة الحسنة، وعلى آله الذين ضرب بهم المثل في الطهارة، وصحبه الذين ضرب المثل في حسن الاتباع، وعلى من تبعهم بإحسان الذين ضرب بهم المثل في حسن الانصياع. وبعد.

فالأمثال أوجز وسائل التعبير عن التجارب الإنسانية؛ لأنها مرآة صادقة تعكس مشاعر الناس وأفكارهم، وتصور مشاهد ولقطات من حياتهم وتقاليدهم؛ ولهذا كان للمثل قوة في الإقناع لما تضمنه من حكم، ومواعظ، وعصارة خبرة الآباء والأجداد؛ فلم تخرج الأمثال إلا من أفواه الحكماء والبلغاء؛ لذا سرت بين العامة والخاصة؛ وصاروا يتمثلون بها عندما يتشابه المورد مع المضرب محاولة من المتكلم تأكيد صحة قوله، ووضوح برهانه؛ وتزيين كلامه

وقد احتفى علماء العرب بهذه الأمثال؛لأنها تمثل ديوان حياتهم، وخلاصة تجاربهم؛فأفردوا لها المصنفات وقاموا بشرحها؛

فبينوا موردها ومضربها، وقصة كل مثل؛إذ كل مثل يعبر عن واقعة حدثت لصاحبه، فأطلق مقولته لتنتشر وتذيع بين الناس، ومن هؤلاء الذين أفردوا الأمثال بالتصنيف:

١. عبيد بن شرية الجرهمي (ت حوالي٦٧هـ)وقد وضع كتابه في الأمثال لمعاوية بن أبي سفيان، ويعتبر كتابه هذا هو أول كتاب في الأمثال.
٢. الأمثال للمفضل الضبي (ت ١٧٠ هـ).
٣. الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ).
٤. الفاخر للمفضل بن سلمة (ت ٢٩٥ هـ).
٥. جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـ).
٦. مجمع الأمثال للميداني (ت ٥١٨هـ).
٧. المستقصى في الأمثال للزمخشري (ت٥٣٨هـ).

وغير ذلك مما تزخر به المكتبة العربية.

ولم يقف اهتمام علماء العرب بالأمثال عند ذلك الأمر، بل تجاوزا ذلك، فلا تكاد تقع عيناك على مؤلف في الأدب، أو اللغة، أو النحو إلا وتجد صاحبه قد جعل في الأمثال العربية مأربه الذي أمَّ، فاعتمد عليها في تزين كلامه، وتدعيم أقواله، وبيان حجته.

وكان لعلماء اللغة عناية خاصة بالمثل؛ ظهرت في اعتدادهم بالأمثال باعتبارها نبعًا من منابع اللغة الغنية بغريبها وشاذها؛ ولذلك اتجهت أنظار أصحاب المعاجم للاستشهاد بها على ألفاظ اللغة وغريبها، فحشدوا قدرًا كبيرًا من الأمثال في معاجمهم، كما صنع الجوهري في الصحاح، وابن منظور في اللسان، والزبيدي في تاج العروس.

وللأمثال مكانة خاصة عند علماء النحو؛ فقد عدُّوا المثل مصدراً من مصادر السماع إذا كان قائله من عصور الاحتجاج في

الدعة. وقد أدرك الميداني هذا فجعل أمثال المولدين في مؤخرة كتابه مجمع الأمثال بعد الأمثال التي قيلت في عصور الاحتجاج، كما استشهدوا بها على تقعيد الحكم النحوي، واستأنسوا بها في ترسيخ القاعدة النحوية واللغوية، أو بيان الشذوذ والخروج عن القاعدة العامة أو الحكم الكلي عندما تخالفه وتخرج عن إطاره وأحكامه.

وللنحويين في ذلك رؤية خاصة؛ إذ للأمثال رخص يستجار بها الخروج عن القاعدة كما جعلوا للأشعار ضرائر يستجاز بها الخروج عن القواعد العامة؛ولهذا حملوا الأمثال على الأشعار، وقالوا: الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الأشعار؛ لما لهذه الأمثال من خصوصية الإيجاز وكثرة الاستعمال؛ لذا أعطوا لها من الأحكام ما لم يعطوه لغيرها من أنواع الكلام.

وظهرت مشاهد هذا الاهتمام في مرياتها في مصنفاتهم، حتى أنك تجد إمام النحاة سيبويه قد عقد باباً لما جرى مجرى الأمثال في الثبوت، وعدم التغيير، وكثرة الاستعمال، وهناك من يكثر منها في مصنفاته كالمبرد، وابن السراج، وأبي علي الفارسي، وابن مالك، والرضي، وغيرهم.

وقد اهتم علماء النحو المتأخرون بكتاب شرح الكافية للرضى؛ فأقاموا عليه الحواشي كحاشية الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) على شرح الكافية وغيرها، ولكن الإمام عبد القادر البغدادي[1] أولى هذا الكتاب عناية لم يسبق إليها، فأقام على مصادر السماع فيها ثلاثة شروح:

---

(١) البغدادي هو: عبد القادر بن عمر البغدادي، علامة في الأدب، والتاريخ، والأخبار، ولد وتأدب ببغداد، كانت له مكتبة نفيسة، من أشهر مصنفاته: خزانة الأدب، وشرح أبيات المغني، وشرح قصيدة بانت سعاد، ولد سنة: ١٠٠٣هـ، وتوفى سنة ١٠٩٣هـ.
ينظر: الأعلام ١٦٧/٤، ومعجم المؤلفين ٢٩٥/٥.

أحدها: شرح الشواهد الشعرية، وذلك في كتابه خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، وقد حققه الأستاذ/عبد السلام هارون شيخ المحققين (رحمه الله تعالى) .

الثاني: شرح الأحاديث النبوية الشريف، وقد حققه الدكتور محمود الفجال

الثالث: شرح أقوال الإمام علي(كرم الله وجهه)وقد حققه أيضاً الدكتور/محمود الفجال.

ولم يفرد الإمام البغدادي الأمثال بمصنف مستقل كما صنع مع نظائرها من مصادر السماع؛ فيبين الشاهد النحوي فيها، وإن نص على أن كتب الأمثال من مصادر كتابه الخزانة، وهو ــ وإن تناول معظم شواهد الأمثال في كتاب شرح الكافية بالشرح وربما زاد أمثالا كثيرة ــ إلا أنه أغفل كثيرًا منها.

وقد نلتمس له عذراً بأن الرضي قد يتناول المثل بالشرح؛ فيبين مورده ومضربه، ولكن هذا لم يكن ديدنه بل نادراً ما كان يصنع ذلك، وربما يرجع الأمر إلى قلة الأمثال الواردة في الكتاب؛ مما يجعل تخصيص الأمثال بكتاب مستقل أمراً بعيداً؛ لأن عدد الأمثال التي أحصيناها ثلاثة وأربعون مثلاً بدون تكرار، كما أن هذه الأمثلة جاء الاستشهاد بها في تسعة وعشرين موضعاً من مواطن الاستشهاد؛ وهذا عذرٌ واهٍ؛ لأنه قد خص الأحاديث النبوية الشريفة وأقوال الإمام علي(كرم الله وجهه) بمصنفين بالرغم من قلة الشواهد فيهما.

فإذا قلم بحث بحصر هذه الأمثال وبيان الشواهد فيها سدَّ باب الأعذار عن الأخيار؛ وكان ذلك بمثابة إكمال لتلك المنظومة الرائعة التي صنعها البغدادي .

ولكن يبقى القول: إن نحو هذا الصنيع لن يتطرق إلى بيان القصة التي ورد فيها المثل، أو شرح مفرداتها إلا ما كان منها غريباً

يحتاج إلى تفسير، فكل ذلك قد اختصت به كتب الأمثال كمجمع الأمثال للميداني، والمستقصى للزمخشري، وشرح كتاب الأمثال لأبي عبيدة وغيرها، لأن الهدف من البحث هو:

١- إكمال منظومة عبد القادر البغدادي بوضع بحث مستقل في بيان الشاهد النحوي في الأمثال العربية في شرح الكافية للرضي.

٢- بيان أثر الأمثال في ترسيخ القاعدة النحوية، أو الخروج عنها من خلال شرح الكافية للرضي.

وللوصول إلى تلك الغاية مرّ البحث بمراحل، هي:

١. جمع الأمثال العربية من الكتاب، وتخريجها من كتب الأمثال والمعاجم، وكتب النحو، وغيرها .
٢. بيان الشاهد فيها من منظور الإمام الرضي
٣. بيان موقف النحاة من هذا الشواهد.
٤. ترتيب الشواهد على حسب الأبواب الواردة في كتاب شرح الكافية.

ولتحقيق ذلك قام البحث على محورين:

المحور الأول: الرضي والأمثال العربية، وارتكز هذا المحور على نقطتين:

١- مفهوم المثل عند علماء اللغة والنحو .

٢- مكانة الأمثال بين مصادر السماع في شرح الكافية.

المحور الثاني: الشواهد النحوية في الأمثال العربية.

ثم كانت الخاتمة، وفيها النتائج التي خرج بها البحث، وتلتها المراجع والمصادر التي اعتمد عليها البحث.

المحور الأول: المثل والأمثال العربية

١- مفهوم المثل بين علماء اللغة والنحو:

(أ) المثل عند علماء اللغة:

دار المثل عند علماء اللغة حول معانٍ كثيرة، نذكر منها:

١- الشبه، وهو ما نص عليه الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) فذكر أن المثل يعني المشابهة في عدة أمور هي: الجوهر، والكيف، والكم، والقدر، والمساحة.

قال الراغب: " المثل عبارة عن قول في شيء يشبه قولاً في شيء آخر بينهما مشابهة؛ ليبين أحدهما الآخر ويصوره نحو قولهم الصيفَ ضيعتِ اللبنَ، فإن هذا القول يشبه قولك أهملت وقت الإمكان أمرك"[١] .

٢- الصفة، وإلى هذا المعنى ذهب أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) وتابعه يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) والثعالبي (ت ٤٢٩ هـ) وعلى هذا القول حمل الثعالبي، والزمخشري، والبيضاوي قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [٢].

وقد أنكر ذلك النحويون، واعتلوا لحكمهم بأن مثل لا توضع موضع صفة، كما قال المبرد، كما أن مثل بمعنى صفة لا يعرف في كلام العرب، أي: هو بمعنى التمثيل كما قال الفارسي [٣].

٣- المثل، والنظير، والتسوية، والمشاكلة، والمماثلة، وإلى هذا ذهب ابن منظور(ت ٧١١ هـ)، والزركشي (ت ٧٩٤ هـ) والفيروزابادي (ت٨١٧)، وأبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ)،

---

(١) مفردات غريب القرآن/ ٤٦٢.

(٢) سورة محمد من الآية/١٥. وينظر: الكشاف١/ ٣٧٦، وتفسير البيضاوي ١/ ٣٣٢، واللسان(مثل)١١/٦١١، ٦١٢، والتهذيب (مثل) ١٥/٩٦، وتاج العروس (مثل)١٠/٧٥٠٣.

(٣) تاج العروس(مثل)١٠/٧٥٠٣.

والزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) [١].

(ب) المثل عند النحويين:

هناك من تعرض لتعريف المثل من علماء النحو، كالمبرد (ت٢٨٥هـ) الذي قال: " هو قول سائر يُشَبَّه به حال الثاني بالأول، والأصل فيه التشبيه،....فحقيقة المثل ما جعل كالعلم لتشبيه بحال الأول؛ فمواعيد عرقوب علم لكن من يخلف مواعيده" [٢].ويعني بالسائر: الذي كثر استعماله.

أما الزمخشري فقد زاد على تعريف المبرد شروطًا، فقال: "ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده: مثل: ولم يضربوا مثلا، ولا رأوه أهلا للتسيير ولا جديراً بالتداول والقبول إلا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه" [٣].

ويقول الشيخ خالد (ت٩٠٥هـ): " إن الأمثال العربية هي كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده، نحو: (الكلابَ عَلَى البَقَرِ) فـ(الكلاب) منصوب بفعل محذوف وجوباً، أي: أرسل، ولا يجوز ذكره؛ لأن ذكره يغير المثل، والأمثال لا تغير؛ لأنها لما شبه مضربها بموردها لزم أن يلزم فيها أصلها "[٤].

جـ- شروط المثل:

لعلك تلحظ مما سبق أن العلماء اشترطوا في المثل شروطاً هي:

١- كثرة استعماله، وسيرورته، وانتشاره بين الناس .

٢- غرابته وندرته .

---

(١) ينظر :اللسان(مثل)١١/٦١٠، والبرهان١/ ٤٩٠، والقاموس (مثل) ٤/٤٩، والكليات ٤/٢٦٩، وتاج العروس (مثل)١٠/٧٥٠٢.

(٢) مجمع الأمثال ١/٥-٦، و ينظر: فصل المقال ١١٣، المستقصى ١/١٠٧-١٠٨.

(٣) المستقصى ١/١٠٧-١٠٨.

(٤) التصريح ٢/ ٤١٥.

٣- لزومه وعدم تغيره.

٤- إيجازه واختصاره في اللفظ مع دلالته على معان كثيرة.

وقد ألمح الرضي إلى الشرط الأول، فقال: " قولهم: افْتَد مَخْنُوقٌ قاله شخص وقع في الليل على سليك بن السلكة وهو نائم، وقال افْتَد مَخْنُوقٌ، فقال له سليك: اللَّيْلُ طَوِيلٌ وَأَنْتَ مُقْمِر، أي: أنت آمن من أن أغتالك، ففيمَ استعجالك في الأسر؟ ثم ضغطه سليك، فضرط، فقال سليك: أَضَرطاً وَأَنْتَ الأَعْلَى؟ فذهبت كلها أمثالاً "[١]، أي: سرت هذه الأقوال، وذاعت بين الناس، وكثر استعمالها فصارت مثلاً.

وإلى لزوم الأمثال وعدم تغيرها، قال: " وجوب الحذف في جميع ما ذكروا وأمثالها؛ لكونها أمثالاً، أو كالمثل في كثرة الاستعمال، والمثل لا يغير"[٢].

والشيء إذا كثر استعماله خففه العرب وأوجزوا فيه القول، وإنما لزم عدم التغيير؛ لأنه كما قال الشيخ خالد: "الأمثال لا تغير؛ لأنها لمَّا شبه مضربها بموردها لزم أن يلزم فيها أصلها"[٣].

٢ـ الرضي:

الرضي هو: محمد بن الحسن الإستراباذي، نسبة إلى إستراباذ من أعمال طبرستان، يُلقب بنجم الأئمة، ورضي الدين، النحوي، الصرفي، المنطقي، الشيعي مذهبًا، اختلف في سنة وفاته، فقيل: سنة٦٨٣هـ، أو سنة٦٨٤هـ، سنة٦٨٦ هـ، أو سنة٦٨٨ هـ، له ثلاثة شروح على الكافية، وشرح على الشافية لم يصنع شرح على الكافية، أو الشافية مثلهما[٤].

---

(١) شرح الكافية ١/٣٣٨ /٤٦٢.

(٢) المرجع السابق ١/ ٢٠٩.

(٣) التصريح ٢/ ٤١٥.

(٤) تنظر ترجمته في: شذرات الذهب٥/٣٩٥، وأعيان الشيعة ٤/١٢-١٦، وبغية الوعاة /٥٦٧ - ٥٦٨، وخزانة الأدب١/٢٨-٣٠،

٣ـ مكانة الأمثال بين مصادر السماع في شرح الكافية.

الرضي صاحب منهج خاص في الاستدلال بالمسموع فهو يستدل بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً، وربما توسع في الاستدلال فاستشهد في النثر بكلام الإمام علي ﷺ - - وهو ليس بمتهم في فصاحته فلا يستشهد بكلامه، ولكن كتابه نهج البلاغة الذي جمع فيها الشريف الرضي أقواله فيه شك من بعض العلماء ومثار جدل وخلاف بينهم، ولم يقف الرضي عند ذلك بل أثار غبار الجدل والخلاف؛ فاستشهد بشعر المولدين كأبي تمام، وأبي نواس، وبشار، وغيرهم[1] .

ولكن يبقى أن: المثل ضرب من ضروب النثر الفصيح المستشهد به على صحة القاعدة، ومصدر من مصادره الأصيلة في شرح الكافية للرضي، وإن لم يكن متساويًا في الكم والكيف مع غيره من مصادر السماع، كالقرآن، والحديث، والشعر، فقد بلغ عدد الأمثال التي أحصيناها ثلاثة وأربعين مثلاً بدون تكرار، كما أن هذه الأمثال جاء الاستشهاد بها في تسعة وعشرين موضعاً من مواطن الاستشهاد، استشهد بها الرضي في مواطن متفرقة، وكانت مصدراً مهمّاً من المصادر السماعية التي استقى منها مادة كتابه .

وتحتل الأمثال المرتبة الرابعة بين مصادر السماع عند الرضي؛ فهو يبدأ استشهاده بالقرآن الكريم، ثم الشعر، ثم الحديث الشريف، هذا هو الواضح لمن يستقرئ، إلا أنه قد يخالف ذلك فيأتي

وكشف الظنون/١٠٢١، ١٣٧٠، ومفتاح السعادة ١٤٧/١، وهدية العارفين١٣٤/٢، ومعجم المؤلفين٩/ ١٨٣، ودائرة المعارف١١/٤٤٥، الأعلام ٨٦/٦، ومقدمة تحقيق شرح الرضي ليوسف حسن عمر ٦/١، ومقدمة تحقيق شرح الرضي لإميل يعقوب١ /٩-١٠.

(١) ينظر: خزانة الأدب١-١٨، ونشأة النحو/ ١٤٩، ١٤٨ ٤.

بالمثل قبل الشاهد القرآني[1]، وهذا نادر ما يحدث منه، بل أكاد أجزم أنه غير متعمد منه، وقد يأتي بالمثل قبل الشاهد الشعري [2] وهذا منه قليل؛ لأن النثر أكثر في الاستعمال من الشعر.

٤ـ منهج الرضي في الاستشهاد بالأمثال.

كان اختيار الرضي للأمثال على حسب القاعدة التي يعرض لها؛ فالأمثال كالأشعار ليس لازمًا أن يتمثل بكل الأشعار، كما لا يتمثل بكل الأمثال، ولكن ما تمليه الخواطر من الأمثال القريبة من الأذهان والمطروقة على اللسان.

كما لم يكن للرضي منهج واحد يسير عليه عند استشهاده بالأمثال، فقد يتناول المثل بالشرح وبيان المورد والمضرب كما صنع في قولهم: (أَطْرِقْ كَرَا).

وقد يأتي بالمثل للاستدلال على صحة القاعدة، وهذا ديدنه في جل استشهاد، وقد يأتي به قصد التمثيل، كما في قولهم: قَبْلَ الْبُكاءِ كُنْتَ عَابِسَةً، وقَبْلَ النَّفاسِ كُنْتِ مُصْفَرَّةً [3]،

وقد يأتي المثل عرضًا عند شرحه لمثل آخر، كما صنع عند شرحه لقولهم: (أَطْرِقْ كَرَا)، فجاء بقولهم: خَامِرِي أُمَّ عَامِرٍ [4]، ونحو ذلك في قولهم: اللَّيْلُ طَوِيلٌ وَأَنْتَ مُقْمِر، أَضَرَطاً وَأَنْتَ الأَعْلَى؟ فهذان المثلان استشهد بهما الرضي عرضًا؛ وهو يوضح مورد مثال آخر وهو: (افْتَدِ مَخْنُوقٌ) [5].

---

(١) ينظر: شرح الكافية ١٩٧/١، ٢٠٤.
(٢) ينظر:المرجع السابق ٢١٩/١، ٢٥/٢، ١٩/٣، ٢٧٤/٤، ٢١٤، ١٥٤.
(٣) ينظر: شرح الكافية ٣٦٦/١.
(٤) المرجع السابق ٣٣٨/١.
(٥) المرجع السابق ٣٣٨/١.

٤ـ تقسيم الأمثال في شرح الكافية:

استطاع الرضي أن يوظف الأمثال العربية لتدور في خمسة محاور:

أحدها: أمثال استشهد بها لمسائل نحوية وصرفية، وهي:

١- إنَّ منَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا. ٢- أَلا قِمَاصَ بالعَيْرِ.
٣ - لأَمْرٍ مَّا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ. ٤- هَذَا فَزْدِي أَنَهْ.
٥- أَجْرَأُ منْ خَاصِي خَصَافٍ. ٦- إنَّ في مَضٌ لَمَطْمَعًا.
٧- تَفَرَّقُوا أَيْدِي سَبا، أَوأَيادِي سَبا. ٨- طَالَ الأَبَدُ على لُبَد.
٩- ذَهَبَ الأَمْسُ بِمَا فِيهِ ١٠- بِعَيْنٍ ما أَرَيْنَكَ.
١١- بِأَلَمٍ مَا تَخْتَنَّهُ. ١٢- مِنْ عِضْهِ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا.
١٣- هذِهِ بِتِلْكَ وَهَلْ جَزَيْتُكَ ياعَمْرُو.

الثاني: أمثال استشهد بها على نماذج لمسائل نحوية وصرفية جائزة، وهي:

١- اليَومَ خَمْرٌ وغَداً أَمْرٌ. ٢ - إلاّ حَظِيَّةٌ فلا أَلِـيَّةٌ
٣- لَوْ ذاتُ سوارٍ لَطَمَتْنِـي. ٤- لا آتِيكَ السَّمَرَ وَالْقَمَرَ.
٥- مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً ولاَ بَيْضَاءَ شَحْمَةً. ٦- لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ مُوسَى.
٧- مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ. ٨- هو أَبُو عُذْرِهَا.

الثالث: أمثال استشهد بها على أن الأمثال جامدة؛فتحكى كما هي ولا يطرأ عليها تغيير، وهي:

١-أَمْتٌ في حَجَرٍ لا فِيكَ ٢- شَهْرٌ ثَرَى وشَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ مَرْعَى.
٣-شرُ أَهَرَّ ذا نابٍ. ٤- شَرُّ مَا أَلْجَأَكَ إِلَى مُخَّةِ عُرْقُوبٍ
٥-أَحَشَفاً وسُوءَ كِـيلَةٍ؟ . ٦- الكلابَ عَلَـى البَقَرِ.
٧-كُلُّ شَيءٍ ولا شَتِـيمَةُ حُرٍّ. ٨- كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا
٩- الطَّعْنُ يُظْنِرُ.

الرابع: أمثال استشهد بها لمسائل نحوية وصرفية شاذة، وهي:

١- أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا. ٢ - أَصْبِحْ لَيْلُ.

٣- أَطْرِقْ كَرَا. ٤- افْتَدِ مَخْنُوقُ .

٥- تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ

٦- آبَلُ مِنْ حُنَيفِ الْحَنَاتِمِ. ٧- عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً.

الخامس: أمثال جاء بها لضرب من التوضيح للمثل أو القاعدة النحوية أو الصرفية، وهي:

١- خَامِرِي أُمَّ عَامِرٍ. ٢ - اللَّيْلُ طَوِيلٌ وَأَنْتَ مُقْمِر

٣- أَضَرَطاً وَأَنْتَ الأَعْلَى؟ . ٤- قَبْلَ الْبُكاءِ كُنْتَ عَابِسَةً.

٥- وقَبْلَ النَّفاسِ كُنْتِ مُصْفِرَّةً. ٦- إنمَا سُمِّيتَ هَانِئًا لِتَهْنَأَ.

المحور الثاني: الشواهد النحوية في الأمثال العربية.

١ـ سلب حركة ياء اسم المنقوص المنصوب

* أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا [١] .

استشهد به الرضي على سلب حركة النصب من ياء الاسم المنقوص تشبيهًا بالاسم المقصور؛ فجعلها كالألف في تقدير الحركات، فـ(بَارِيهَا) مفعول (أَعْطِ)، وهو ساكن الياء، وهو في ذلك تابع للزمخشري في المفصل.

وفي أمثال الزمخشري الرواية بسكون الياء لا غير، وأكثرما يكون ذلك في السعة [٢] وقد يقع مثله في الشعر للضرورة، كقول الشاعر:

يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاَّ أثَافِيها ∴ بينَ الطَّوِيِّ فَصَاراتٍ فَوادِيها [٣]

---

(١) مثل يضرب لمن يطلب منه الاستعانة بأهل الخبرة، والحذق، والمهارة في كل فن.
ومورد المثل في: شرح الكافية ٢٠٤/٤، وجمهرة الأمثال ٧٦/١، وخزانة الأدب ٣٤٩/٨، والفاخر/٣٠٤، وفصل المقال/ ٢٩٨، وكتاب الأمثال/٢٠٤، ومجمع الأمثال ١٩/٢، والمستقصى/ ٢٤٧، والوسيط الأمثال/ ٥٨، وابن يعيش ١٠٣/١٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢٠٤/٤، والمفصل /٥٣٥، والمستقصى/ ٢٤٧، وخزانة الأدب ٣٤٩/٨، ٣٥٠.

(٣) من البسيط، وهو للحطيئة فى ديوانه /٢٠١، ومن شواهد: كتاب الشعر /١٩٥، والخصائص ٣٠٧/١، ٢٩١/٢، وضرائر الشعر/٩٢، وهو منسوب لبعض السعديين فى الكتاب ٣٠٦/٣، وشرح أبياته للأعلم / ٤٨٧، و شرح شواهد الشافية ٤١٠/٤، والتخمير ٤١٩/٤، ٤٢٢، وابن يعيش ١٠٢/١٠ .
والأثافى: جمع أثفية بضم الهمزة، وهى الحجارة التى ينصب عليها القدور.
الطوى: بئر بأعلى مكة، وصارات: جمع صارة، وهى رأس الجبل.

فـ(أثافِـيها) مستثنى منصوب وعلامة نصبه فتحة مقـدرة، وسكنت الياء للضرورة، وعلة الضرورة هنا التشبيه؛ وذلك أن بعض العرب يشبه الياء بالألف؛ لقربها منها في حالة النصب، فجاء عـنهم مجيئًا مستمرًا، ويستوي في ذلك لفظ المرفوع والمنصوب [1].

ولأن الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الأشعار نقيس شذوذ المثل على ضرورة البيت، قال البغدادي: " وإنما أسكن اليـاء وكـان حقها أن تكون منصوبة، من قبل أن الأمثال تنزل منزلـة المنظـوم. وهذه الياء قد حسن إسكانها في الشعر، وهو عندهم من الضـرورات المستحسنة"[2] .

وقد اختلف النحويون فى تسكين ياء اسم المنقوص المنصوب، ولهم فى ذلك قولان:

أحـدهما: رأى الجمهور، وهو أنها ضرورة حسنة كثر مجيئها شعراً، وعللوا لتلك الضرورة وذلك الحسن بأمرين:

الأول: أن الشاعر حمل حالة النصب على حالتى الرفع والجر؛ فسكن الياء فى النصب كما سكنت فى الرفع والجر طردًا للباب علـى سنن واحد، وهو مذهب المبرد، وابن الشجرى، ومن تبعهما.

الثانى: أنهم شبهوا الاسم المنقوص بالاسم المقصور، وهـو مذهب سيبويه، وابن جنى، والقزاز، وغيرهم.

الآخر: أنها لغة، وليست ضرورة، وهو ما ذهـب إليـه أبـو حاتم، والفراء، وابن الأنبارى، واختاره ابن مالك، والصبان.

ورَدَّه ابن الخشاب، وأبوحيان، والألوسى؛ لأن فيـه خروجـاً علـى الإجماع[3].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ١٠/١٠٢، وخزانة الأدب٦/٣٩٦ .

(٢) خزانة الأدب٦/٣٩٧، ٣٩٦ .

(٣) ينظر: التخمير ٤/٤٢٠، وضرائر الشعر / ٩٠، ٩١، والخزانـة ٣/٥٢٩، وشرح أبيات الشافية ٤/٤١٠، ٤٠٦، والمرتجـل /٤٢،

٢ـ من مسوغات الابتداء بالنكرة

١- أمْتٌ في حَجَرٍ لا فيكِ[١].

٢- شرُ أهَرَّ ذا نابٍ [٢].

٣-شَرٌ مَا أَلْجَأَكَ إِلَىَ مُخَّةِ عُرْقُوبٍ [٣].

٤٣، ونظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبى /١٨٧، و المحتسب ١/١٢٦، ٢/٣٤٣، والخصائص ٢/٣٤١، ٣٤٢، والمنصف ٢/١١٤، وما يجوز للشاعر فى الضرورة / ١٨٧، ١٨٨، وتحصيل عين الذهب / ٤٨٦، ٤٨٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٩٥، ١٩٥، وشرح القصائد السبع الطوال /٤٠٦، وعبث الوليد لأبى العلاء المعرى /٣٠٩ حيث نسب صاحبه إلى الفراء أن إسكان ياء الاسم المنقوص فى حالة النصب لغة، والتذييل والتكميل ١/٢١٤، ونسب فيه أبو حيان تلك اللغة إلى أبى حاتم، والضرورة الشعرية في الأمالي الشجرية/٦٠، ٥٩ .

(١) الأمت: العوج، والمعنى، ليكن العوج في الحجارة لا فيك، أي: أبقاك الله بعد فناء الحجارة وهي مما يوصف بالخلود والبقاء. ينظر :لسان العرب(أمت)٢/٥، والكتاب ١/٣٢٩، والخصائص ١/٣١٨، والمستقصى ١/٣٦٠، وابن يعيش ١/٢٢٦. وفيها مورده .

(٢) مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر.

وذو الناب:الكلب، وأهرَّ الكلب:جعله يهرُّ،أي:يصوت دون أن ينبح.

مورد المثل في: شرح الكافية ١/٢٠٣، وخزانه الأدب ٤/٤٦٩، ٩/٢٦٢، وزهر الأكم ٣/٢٢٩، ولسان العرب(هرر) ٥ /٢٦١، والمستقصى ٢/١٣٠، ومجمع الأمثال ١/٣٧٠، والهمع ١/٣٢٦ .

(٣) مثل يضرب عند الاضطرار إلى مسألة اللئيم.

والمخ: نِقي العظم. لسان العرب (مخخ) ١٤/٤١٩، والعرقوب في رجل الدابة بمنزلة الركبة في يدها، وذلك أنَّ العُرْقوبَ لا مُخَّ فيه إنَّما يُحْوَجُ إليه من لا يقدر على شيءٍ.

ينظر: لسان العرب (عرقب) ٣/٥٢، و تاج العروس ١/ ٩٥.

مورد المثل في: شرح الكافية ١/٢٠٣، وجمهرة الأمثال ١/٥٤٩، وزهر الأكم ٣/٢٢٨، وفصل المقال/٤٣٤، وكتاب

استشهد الرضي بهذه الأمثال على أن المبتدأ قد يقع نكرة من غير تخصيص بوصف في مواضع منها: "المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى، نحو: شَرٌّ أهَرَّ ذا ناب، وأمْرٌ أَقْعَدَهُ عَنِ الْحَرْبِ، وشَرٌّ مَا أَلْجَأَكَ إِلَى مُخَّةِ عُرْقُوْبٍ"[1]، فالابتداء محمول على معنى الفاعل؛ لأن المعنى: ما أهَرَّ ذا نابٍ إلا شَرٌّ، ومَا أَلْجَأَكَ إِلَى مُخَّةِ عُرْقُوْبٍ إلا شَرٌّ، وإنما حمل على معنى النفي؛ لأنه أوكد، ألا ترى أن قولك: ما قام إلا زيد أوكد من قولك: قام زيد[2].

ويرى ابن هشام والسيوطي أن مسوغ الابتداء في قولهم: (شَرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ) هو: أن النكرة موصوفة بوصف مقدر، والتقدير: شر عظيم[3]، ويمكن أن تكون(ما) في المثل الثاني اسم نكرة أفادت معنى التعظيم، والتقدير: شر عظيم ألجأك، وعليه فمسوغ الابتداء أن النكرة موصوفة بوصف مقدر.

وللمثل الأخير رواياتٌ لا تخرجه عن موطن الاستشهاد منها: "شَرٌّ ما أَجاءَك إلى مُخَّةِ العُرْقُوب"،و"شَرٌّ ما يُجيئُك إلى مُخَّةِ عُرْقُوب".

قال الأصمعي: وذلك أنّ العُرْقوبَ لا مُخَّ فيه، وإنما يُحْوَجُ إليه مَنْ لا يَقدِرُ على شيء،ومنهم مَنْ يقول:شَرٌّ ما أَلجأك والمعنى واحد"[4].

ولم يذكر الرضي مسوغات الابتداء في المثالين الآخرين:

فأما قولهم: أمْتٌ في حَجَرٍ لا فيك، فالذي سوغ الابتداء به ما يحمله من معنى الدعاء؛ لأن المعنى: ليكن العوج في الحجارة لا فيك،

الأمثال/٣١٢، ولسان العرب (جيأ) ٥٢/١، والمستقصى ١٣١/٢، ومجمع الأمثال ٣٥٨/١.

(١) شرح الكافية ٢٠٣/١ .

(٢) ينظر: الخصائص ٣١٨/١، وشرح المفصل ١٠٢/١٠ .

(٣) ينظر: المغني ٩٢/٢، و الهمع ٢٧/٢ .

(٤) لسان العرب ٥١/١ .

أي: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهي مما يوصف بالخلود والبقاء، وحسن الابتداء بالنكرة، لأنه في قوة الدعاء، فهو خبر لفظًا إنشاء معنى[1].

قال ابن جني: " فإن قلت: فقد حُكِي عن العرب: أمْتٌ في حَجَرٍ لا فيك، وقولهم: شرُ أهَرَّ ذا ناب، وقولهم: سلامٌ عليك، قال الله-سبحانه وتعالى-: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾ [2]وقال: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [3]، ونحو ذلك، والمبتدأ في جميع هذا نكرة مقدّمة .

قيل: أمّا قوله: سلامٌ عليك، وويلٌ له، وأمْتٌ في حَجَرٍ لا فيك؛ فإنه جاز لأنه ليس في المعنى خبرًا إنما هو دعاء ومسألة، أي: ليسلِّم الله عليك، وليُلزِمه الويلَ، وليكنِ الأمت في الحجارة لا فيك"[4].

ومسوغ الابتداء في قولهم: (شَهْرٌ ثَرَى وشَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ مَرْعى) هو التفصيل، كما ذكر ابن هشام[5]. ومسوغات الابتداء لا تحصى؛ ولا ضابط لها كما قال الرضي[6]، " وقد ذكر بعض النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صورًا، وأنهاها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعًا،وذكر بعضهم أنها كلها ترجع للخصوص والعموم"[7].

وهذه الأمثال تحتمل فتحكى كما هي؛ لأن الأمثال تحتمل ولا تتغير، كما قال ابن يعيش والسيوطي[8].

---

(١) ينظر: لسان العرب(أمت) ٢/٥، والكتاب ١/٣٢٩، والخصائص ١/٣١٨، والمستقصى ١/٣٦٠، وابن يعيش ١/٢٢٦.
(٢) سورة مريم من الآية/٤٧ .
(٣) سورة المطففين من الآية/١ .
(٤) الخصائص ١/٣١٨.
(٥) المغني/٦١٤.
(٦) شرح الكافية ١/٢٠٤ .
(٧) شرح قطر الندى ١/٢٠٤ .
(٨) شرح المفصل ١/٢٢٥، والهمع ٢/٣٢٧.

٣ـ وقوع ظرف الزمان خبرا عن اسم الذات

اليَومَ خَمْرٌ وغَداً أمْرٌ [١].

ظرف الزمان لا يقع خبرًا عن اسم العين،أو الذات، أو الجثة؛ لعدم الفائدة لأن الذوات نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء؛فلا فائدة في الإخبار عنها بالزمان، هذا ما عليه الجمهور[٢] واستثنى الرضي من ذلك موضعين يحصل بهما الفائدة:

أحدهما: أن يشبه اسم العين المعنى في حدوثها وقتًا دون وقت، نحو: الليلةُ الهلالُ.

الآخر: أن يعلم إضافة معنى إليه تقديرا، نحو قول امرئ القيس: اليَومَ خَمْرٌ وغَداً أمْرٌ، أي: اليَومَ شُرْبُ خَمْرٌ وغَداً حُدُوثُ أمْرٌ[٣].فنصب الظرف على أنه خبر للخمر، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وإنما دلَّ على هذه المحذوفات دلالة القياس من أن الظروف لا تكون أخبارًا عن الأعيان، كما قال أبو علي الفارسي وابن الشجري [٤].

---

(١) مثل يضرب للدول الجالبة للمحبوب والمكروه.
والمعنى: اليوم استرسال ولهو وغدا الجد والتشمير.
ومورد المثل في: شرح الكافية ٢١٩/١، وأمثال العرب /٤٩٠، ومجمع الأمثال ٤١٧/٢، ٤٢١، وجمهرة الأمثال ٤٣٢/٢، ٤٣١، وكتاب الأمثال /٣٣٣، والمستقصي ٣٥٨/١، وأمثال العرب(يعقوب)٧٥٠/٥، والعقد الفريد ١٢٠/٣، والأغاني ١٠٦/٩، ولسان العرب مادة (نتف) ٣٣٩/٩، وتاج العروس (قحف) ٦٠٥٩/١، والعين (قحف) ٥٢/٣، والأمالي الشجرية ٨١/١، وكتاب الشعر ٢٥٠/١، وشرح شذور الذهب /٢٣٧.

(٢) ينظر: الكتاب ١٣٦/١، والأصول ٦٣/١، والمقتصد ٢٩١/١، ونتائج الفكر/٤٨، وأسرار العربية، واللباب ١٤٠/١.

(٣) شرح الكافية ٢١٩/١.

(٤) ينظر: كتاب الشعر ٢٥٠/١، والأمالي الشجرية ٨١/١، وشرح شذور الذهب /٢٣٧.

وهذا التفصيل الذي ذهب إليه الرضي هو ما عليه ابن الطراوة، وابن مالك، وابن عقيل، وغيرهم[1].

وأرى: أن الصواب ما عليه المحققون كالرضي لما في قولهم من التوسعة والتفصيل واحتواء المسموع، وهو ما يفتقده خلاف مذهبهم.

٤ـ لا يجوز الإخبار عن الفعل

- تَسْمَعَ بالمُعَيْدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ [2].

استدل الرضي بهذا المثل على أن الفعل المضارع (تَسْمَعَ) منصوب بأن محذوفة، وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل رفع مبتدأ؛لذا لا يدخل في تعريف ابن الحاجب: الاسم المجرد، أي: الصريح لأنه بمنزلته[3]. ويرى الرضي أن كون(خَيْر)خبرًا شاذ؛لأن الفعل الذي لا تحذف منه "أن" المصدرية الناصبة لا يبرز

---

(١) ينظر: البسيط ١/ ٦٠٠، وشرح التسهيل ٣١٩/١، والمساعد ٢٣٧/١، ٢٣٨، والصبان ٢٠٣/١.

(٢) مثل يضرب لمن خبره خير من رؤيته، وهو من حديث المنذر بن ماء السماء لرجل من تميم يقال له: ضمرة، وفي اللسان (معد) ٤٠٤/٣: "المُعيديّ تصغير معدّي إلا أنه إذا اجتمعت تشديدة الحرف وتشديدة ياء النسبة، فخففت ياء النسبة؛ وقال الشاعر:

ضَلَّتْ حُلُومُهُمُ عنهمْ وعَرَّهُمُ سَنَّ المُعيديِّ في رَعْيِ تَعْزِيبِ

ومورد المثل في: شرح الكافية ١٩٧/١، ١٦٧/٣، والخزانة ٣١٢/١، ١٤/٢، ٣٦٤/٥، ٥٦/٨، والمستقصي ٣٤٥/١، ٣٧٠، وإصلاح المنطق /٢٨٦، والمزهر /٣٤٨، وشرح كتاب الأمثال ١٣٥/١، ١٣٦، وقرى الضيف ٢٣٣/١، وجمهرة الأمثال ٢٥٥/١، ٢٦٦، ومجمع الأمثال ١٢٩/١، والفاخر/٦٥، وأمثال العرب (يعقوب)١٤٠/٥، والكتاب ٤٤/٤، وابن يعيش١٦/٣ **ويروى:** تَسْمَعُ بالمُعَيْدي خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ، و أنْ تَسْمَعَ بالمُعَيْدي خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ، تَسْمَعُ بالمُعَيْدي لا أنْ تَرَاهُ. وذكر الرضي لذلك روايتين.

(٣) شرح الكافية ١٩٧/١، ١٦٧/٣،وينظر:أوضح المسالك ١٨٥/١.

خبره حق الظهور؛حتى لا يكون إخبارًا عن الفعل؛ ولذلك كان في (إذن أكرمَك) المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف وجوبًا؛ لأن الفعل التزم فيه حذف(إن) التي بسببها تهيأ الفعل لأن يصلح للابتدائية؛ فلم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور، ولو برز لكان كأنه أخبر عن الفعل؛ولو برز لكان شاذًا كما في المثل[1]، فـ(أن) مقدرة مع الحذف لأن النصب دليل عليها[2] والفعل صلة لأن المقدرة[3] .

وقد جعله ابن عصفور من الضرائر، على تقدير حذف" أن" وإرادة معناها من غير إبقاء عملها[4]. واستدل ابن جني، والعكبري، وابن هشام بالمثل على ما استدل به الرضي من أن الفعل لا يسند إليه، وإنما يسند إلى غيره، والفعل في المثل ليس مسندًا إليه بـ(خير) وإنما(خير)خبر للمصدر المؤول من أن الفعل[5].

وذكر ابن هشام أن الذي حسن حذف (أن) الأولى دلالة الثانية عليها، وقد روي: أن تَسْمَعَ، على الأصل، فأن والفعل في تأويل مصدر، أي: سماعك، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم[6].

ونلحظ في المثل: أن الرضي أورده بروايتين:

أحدهما: تَسْمَعَ بالمُعَيْدي خَيْرٌ منْ أنْ تَرَاهُ.

والأخرى: تَسْمَعَ بالمُعَيْدي لا أنْ تَرَاهُ.

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٤/٤٣.
(٢) المرجع السابق ٤/٢٢١.
(٣) المرجع السابق ٤/٤٧٧.
(٤) ينظر: ضرائر الشعر /١٥٢، والخزانة ٨/٥٨٠.
(٥) ينظر: اللباب ١/٤٨، ١٢٥، وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٥، والمغني ١/٥٥٩، ٧٧٢.
(٦) ينظر: شرح الشذور/١٩.

ويروي المثل أيضًا: برفع (تسمعُ) قال صاحب شرح كتاب الأمثال: "حذف (أن) من المثل عند العلماء، فيقولون: (تَسْمَعُ بالمُعَيْدي) بضم العين. و(تَسْمَعَ) بنصبها، على إضمار (أن) وأكثرهم يقول: لا أنْ تَرَاهُ. وقال الكسائي: " يدخل فيه (أن) والعامة لا تذكر فيه(أن). ووجه الكلام ما قال الكسائي"[1] .

وقال الزمخشري: "ويروى(تَسْمَعُ بالمُعَيْدي) بالرفع وطرح (أن)، وله وجهان:

احدهما: أن ينزل الفعل مع أن المطروحة منزلة المقدر كأنه قيل: سماعُك.

الثاني: أن تجعل الفعل نفسه كأنه المصدر "[2] .

ويرى السيوطي توجيهين دار بهما في فلك الزمخشري، فقال موضحًا مقولته السابقة: " فإن قلت: فما تصنع بقوله: " تَسْمَعَ بالمُعَيْدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ" فإن الإسناد وقع فيه إلى (تَسْمَعَ) وهو فعل ولم يرد لفظه.

فالجواب علي وجهين:

احدهما: أنه محمول على حذف (أن) أي: أن تَسْمَعَ، وهما في تأويل مصدر، أي: سماعُك ، فالإسناد في الحقيقة إليه ، وهو اسم كما في قوله تعالى : ﴿أَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾[3] ، ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[4] .

والثاني: أنه مما نزل فيه الفعل منزلة المصدر، وهو سماعُك؛ لأنه مدلول الفعل مع الزمان فجرد لأحد مدلوليه"[5] . قال ابن يعيش:

---

(١) شرح كتاب الأمثال ١/١٣٥، ١٣٦.
(٢) المستقصي ١/٣٧١ .
(٣) سورة البقرة من الآية/٢٣٧.
(٤) سورة البقرة من الآية/١٨٤.
(٥) الهمع ١/٢٧.

"وقد يقع الفعل موقع المصدر في مواضع، نحو قولهم: تَسْمَعَ بالمُعَيْدي خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ"(١) .

ونقل البغدادي التوجيه الثاني، فقال: "هذا من باب التجريد؛وذلك بأن تجرد الفعل من أحد مدلوليه، وهو الزمان فيتمحص للحدث، كما قيل في قولهم: "تَسْمَعُ بالمُعَيْدي خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ "على رواية الرفع؛فيكون(ترفع)مبتدأ، وخير: خبره "(٢).

٥ ـ حذف الفعل بعد ما يختص به من الأدوات.

١ - إلاَ حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ (٣). ٢- لَوْ ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي(٤).

---

(١)شرح المفصل٣/١٦.

(٢)شرح أبيات المغني ٦/٢٧٨.

(٣) مثل يضرب لمنْ أخْطَأتْه الحُظْوَةُ فيما يطلب، فلابد أنْ يتودَّد إلى الناس لعلَّه يدركَ بعضَ ما يريد.وأصله في المرأة تَصْلُفُ عند زوجها.

ومورد المثل في: شرح الكافية ١/١٧٢، وجمهرة الأمثال ١/٦٧، وكتاب الأمثال /١٧٥، ومجمع الأمثال ١/٢٠، والمستقصي ١/٣٧٣، وفصل المقال/٢٣٧، والكتاب ١/٢٦٠، واللسان(ألا) ١٤/٣٩، وابن يعيش ١/٨٣، ٨٢، وفيه:حُظْوَةُ، وألِيَّةُ: فعيلة من الحُظْوَة، والألو، وألوت، أي:قصرت، والأصل: حَظِيوَة، وألِيوَة، وقلبت الواو ياء لوقوعها بعد ياء ساكنة على حد (ميِّت)،.

(٤) مثل يضرب للكريم يظلمه اللئيم، فلا يقدر على احتمال ظلمه.

والمعنى: لو لطمتني حرة، فجعل السوار علامة للحرية، لأن العرب قلما تلبس الإماء السوار، فلو لطمته حرة لاحتمل، ولكنه لطمته أمة عاطل، ويروي المثل: لو غير ذات سوار كما في الفاضل/ ٤٢، وللمثل قصة تطلب في مراجع مورده.

ومورد المثل في: شرح الكافية ١/ ٢٤٢، ٤٠٧، وجمهرة الأمثال ٢/١٧٨، ١٩٣، وشرح كتاب الأمثال ١/٣٨١، ومجمع الأمثال ٢/١٧٤، ٢٠٢، وكتاب الأمثال ٢٦٨، وزهر الأكم ١/٧٧، والعقد الفريد ٣/١٣٩، وفصل المقال ٣٨١، والمستقصي ٢/٢٩٧،

استشهد بهما الرضي على حذف الفعل بعد أداة الشرط التي تختص بالدخول على الأفعال.

أما المثل الأول، فقد قال الرضي بعده: " برفع(حَظِيَّةٍ) من باب حذف الفعل بلا خلاف، أي: إن لا يتفق لك حَظِيَّة من النساء فأنا لا ألية، أي: غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند أزواجهن من الخدمة والتصنع.

ويروي بالنصب فيهما على تقدير: إن لا أكن حَظِيَّةً فلا أكونُ أَلِيَّةً [1] واستشهد به سيبويه على حذف الفعل، وجواز الوجهين الرفع والنصب [2] .

وأوضح ابن يعيش ذلك المثل، فقال: " وأما قول العرب إلاّ حَظِيَّةٌ، فمعناه: أن لا تكن لك في النساء حظية فإني غير ألية، كأنها قالت: إن كنت ممن لا تحظى عنده امرأة فإني غير ألية، و لو عنيت بالحظية نفسها لم يكن إلا نصبًا، إلا أكن حظية فيكون منصوبًا؛لأنه خبر كان "[3].

وأما المثل الثاني فقد استدل به الرضي في مواضعَ كثيرة على أن(لو) أداة الشرط غير الجازمة تختص بالفعل، فإذا وليها اسم كالمثال فهو مرفوع بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: لو لطمتني ذات سوار لطمتني. قال الكسائي: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر[4].وليس هناك محمل آخر؛ إذ لو جعلناه مبتدأ، أو خبرًا لمبتدأ

ولسان العرب(لطم) ٥٤٣/١٢، ومغني اللبيب ٣٥٣/١، والتصريح ٤١٤/٤، والمقتضب ٧٦/٣.

(١) ينظر: شرح الكافية ١٧٢/١، ١٧٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٦٠/١.

(٣) شرح المفصل ٨٢/١ بتصرف.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٢٤٢/١.

لكان حرف الشرط داخلا على الجملة الاسمية، ولا يجوز[1] فـ(لو)من الحروف التي تلزم الفعل لفظًا أو تقديرًا كما في المثل فلا كلام في تقدير الفعل كما سبق[2] ويتفق الرضي في ذلك مع ابن يعيش الذي قال: " وأما المثل وهو قولهم: (لَوْ ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي) فالاسم الذي هو(ذات سوار)مرتفع بعد(لو) بفعل مقدر دلَّ عليه (لَطَمَتْنِي) والتقدير: لو لَطَمَتْنِي ذاتُ سوارٍ لَطَمَتْنِي؛ من قبل أن(لو) تقتضي الفعل اقتضاء (إن) الشرطية؛لأن(لو) شرط فيما مضى كما أن(إن) شرط فيما يستقبل "[3] .

وللمثل رواية أخرى هي: لَوْغَيْرُ ذات سِوارٍ لَطَمَتْنِي، وهو لا يخرج عن موضع الاستشهاد في هذه الرواية أيضًا، ويرى المبرد أن الصحيح من روايتهم: (لَوْغَيْرُ ذات سِوارٍ لَطَمَتْنِي) [4].

٦ـ تقديم خبر(إن)على اسمها وجوبًا

*إنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا [5].

استشهد به الرضي على تقديم خبر(إن)على اسمها وجوبًا إذا كان اسم (إن) نكرة والخبر ظرفا قياسا على خبر المبتدأ؛ لأن خبر(إن) يأخذ أحكام خبر المبتدأ إلا في التقديم والتأخير؛ فإنه يمتنع تقديمه على المبتدأ؛ لأن هذه الحروف فروع في العمل على الأفعال، فلم

(١) ينظر: المرجع السابق ١/٤٠٧.
(٢) ينظر: المرجع السابق ٤/٤٨٨.
(٣) ابن يعيش١/٨٢، وينظر:المقتضب ٣/٧٦، والأصول ١/٢٩٦، والمغني ١/٣٥٣، والجني الداني/ ٢٧٩، والتصريح ٤/٤١٤.
(٤) ينظر: المقتضب ٣/٧٦.
(٥) جزء من حديث صار مثلا، رواه والبخاري برقم ٤٨٥١ في صحيحه ٥/٦٩٧٦، وورد في: كنز العمال ٣/١٠٢٤، وعمدة القاري ١٤/٦١، وفتح الباري ١/١٣٠، وشرح السيوطي على مسلم ٢/٤٤٨، وجمهرة الأمثال ١/٨، ١٣ ومجمع الأمثال ١/٧، واستشهد به الرضي في شرح الكافية ١/٢٥٦.

تتصرف تصرفها؛إذ الفرع ينحط عن الأصل درجة، إلا أن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها [1].

٧ـ حذف عامل المفعول وجوبًا

١-أَحَشَفاً وسُوء كيلة؟ [2]. ٢- الكلابَ عَلَى البَقَرِ [3].

٣-كُلَّ شَيءٍ ولا شَتِيمَةَ حُرٍّ [4]. ٤- كَلَيْهِمَا وتَمْرًا [5].

استشهد الرضى بهذه الأمثال على حذف ناصب المفعول به، والتقدير: أعطني كليهما وتمرًا، وأرسلْ الكلابَ، وأتجمعُ حشفًا؟ ، اصنع كلَّ شيءٍ، ولا ترتكبْ شتيمةَ حرٍّ.

---

(١) شرح الكافية ٢٥٦/١.

(٢) مثل يضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين، أو لمن يظلم الناس من وجهين.

ومورد المثل في: شرح الكافية٣٠٨/١، وجمهرة الأمثال١٠١/١، وزهر الأكم ١٢٤/٢ وكتاب الأمثال/٢٦١، والمستقصي ٦٨/١، ومجمع الأمثال٣٠٧/١، وجمهرة اللغة /٥٣٧، ٩٨٣، وهمع الهوامع ١٤/٢، ولسان العرب(حشف) ٤٧/٩، و(كيل)٤/١١-٦.

(٣) مثل يضرب للنهي عن الدخول بين قوم بعضهم أولى بعض .

والمعنى:أن بقر الوحش جرت العادة على اصطيادها بالكلاب؛فهي أولى فاتركها وشأنها. **ومورد المثل في:** شرح الكافية ٣٠٨/١، ومجمع الأمثال٢/ ١٤٢، وجمهرة الأمثال ١٦٩/٢، والعقد الفريد ١١٦/٣، وكتاب الأمثال /٢٨٤، ولسان العرب(كلب) ٧٢٢/١، والمستقصى/ ٣٣٠- ٣٤١.

(٤) استشهد به الرضى في شرح الكافية ٣٠٨/١ . **ومورد المثل في:** شرح الكافية ٣٠٨/١، ولسان العرب (شتم) ٣١٨/١٢، وتاج العروس (شتم) ٧٧٧٥/١، والهمع ١٣/٢.

(٥) مثل يضرب لكل إنسان يخير بين أمرين وهو يريدهما معا.

ومورد المثل في: شرح الكافية ٣٠٨/١، و جمهرة الأمثال ١٤٧/٢، والفاخر/١٤٩، وفصل المقال /١١٠، وكتاب الأمثال /٢٠٠، والمستقصي ٢٣١/٢، ومجمع الأمثال ١٥١/٢، ٢١٧، وابن يعيش٢٧/٢، ٢٦.

وحذف الفعل لكثرة الاستعمال هنا واجب؛لأنه جاء في الأمثال، والأمثال لا تُغَيَّرُ. ويجب الحذف هنا سماعًا لا قياسًا؛ لعدم وجود ضابط يعرف به ثبوت العلة وسبب الحذف، بخلاف الحذف في المنادى فإن الحذف فيه كونه منادًى[1].

قال الرضي معلقا على هذا الحذف: " ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وأمثالها، لكونها أمثالاً، أو كالمثل في كثرة الاستعمال، والأمثال لا تغير"[2].

قال السيوطي: "يحذف عامل المفعول به قياسًا لقرينة لفظية أو معنوية نحو: زيدًا، جوابًا لمن قال: مَنْ ضربتَ؟ ، وحديثك لمن قطع حديثه، أي: تمم؛ ومعنى قياسًا: أي: أنه لا يقتصر فيه على مورد السماع، ويجب الحذف سماعًا في الأمثال لكثرة استعماله أو وروده في الأمثال"[3].

وقال ابن مالك: "إذا كان الذي اقتصر فيه على المفعول مثلاً جاريًا مجرى المثل في كثرة الاستعمال منع الإظهار، ولزم الاقتصار، والمثل، كقولهم: كُلَّ شَيءٍ ولا شَتِيمَةَ حُرٍّ، أي: ايت، ولا ترتكب ، كلَيْهِمَا وَتَمْرًا، أي: أعطني وزدني"[4].

وقال ابن يعيش: "ولم تظهر الأفعال في هذه الأشياء كلها؛لأنها أمثال"[5] .

وذكر الرضى أن للمثلين: (كليهما وتمرًا) و(كُلَّ شَيءٍ ولا شَتِيمَةُ حُرٍّ) روايتين:

*رواية بالنصب وقد مرت.

---

(١) شرح الكافية ٣٠٨/١ .
(٢) شرح الكافية ٣٠٩/١.
(٣) همع الهوامع ١٣/٢ بتصرف.
(٤) شرح التسهيل ١٥٩/٢، ١٥٨ بتصرف.
(٥) ينظر: شرح المفصل ٢٧/٢.

*ورواية بالرفع، كلاهما وتمرًا، كُلُّ شَيءٍ ولا شَتِيمَةُ حُرٍّ: أي: كلاهما لي، وكل شيء أمم، أي: سهل هين، على أن (كلاهما، وكل) مرفوعان بالابتداء، والخبر محذوف، وهو ما ذكره سيبويه، وابن يعيش وابن مالك(١).

* تتمة :

* أضَرطاً وَأنْتَ الأعْلَى؟(٢). * اللَّيْلُ طَويلٌ وَأنْتَ مُقْمِر(٣).

هذان المثلان ساقهما الرضي عرضًا؛ وهو يوضح مورد مثل آخر وهو (افْتَدِ مَخْنُوقٌ) وعليه فلا شاهد فيهما.

وقولهم: (أضَرطاً وَأنْتَ الأعْلَى) يصلح أن يكون شاهدًا على حذف عامل المفعول سماعا لكثرة استعماله في الأمثال والأمثال لا تغير.

٨ ـ حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس شذوذًا

١- (أصْبِحْ لَيْلُ)(٤).

---

(١) ينظر: الكتاب ١/١٤١، ١٤٢، و شرح المفصل ٢/٢٧، و شرح التسهيل ٢/١٦٠.

(٢) مثل يضرب لمن جمعت له أسباب الغلبة وهو مقهور.
ومورد المثل في:الأغاني ٢٠/٣٩١، وصبح الأعشى ١٤/٢٩٤، وشرح كتاب الأمثال ١/٣٣٩، وجمهرة الأمثال ١/١٠، ومجمع الأمثال ١/٤٢٠، ٢/٩

(٣) مثل يضرب لمن يتعجل الغلبة، وهو والمثل السابق من أقوال السليك بن السليكة ولهما قصة ذكرتها كتب الأمثال في المواضع السابقة .

(٤) مثل يضرب لليلة الشديدة التي يطول فيها الشر، ومن يظهر الكراهة للشيء.قال الرضي في شرح الكافية ١/٣٨٨:"(أصْبِحْ لَيْلُ):أي: أدخل في الصباح، وصر صبحا.قالته أم جندب زوجة امرئ القيس تبرمًا به، وكان مفركًا، ويقال:أنه سألها عن سبب تفريكهن له[يغضهن له]فقالت له:لأنك ثقيل الصدر، خفيف العجز، سريع الإراقة، بطيء الإفاقة ".

٢- (أَطْرِقْ كَرَا) [١].
٣- افْتَدِ مَخْنُوقُ [٢].

استشهد الرضي بهذه الأمثال على حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس، وحكم عليه البصريون بالشذوذ، وتابعهم في ذلك الزمخشري، وابن الحاجب، والرضي، وابن هشام[٣].

وعلل الرضي لهذا الحذف بأن اسم الجنس نكرة قبل النداء، والنداء تعريف له، وإنما يحذف حرف النداء من المنادى المُقبلِ عليك

ومورد المثل في: شرح الكافية ١/٣٨٨، وأمثال العرب/١٢٣، وجمهرة الأمثال ١/١٩٢، والمستقصى ١/٢٠٠، ومجمع الأمثال ١/٤٠٣، ولسان العرب(نوم) ١٢/٥٩٧، وشرح ابن يعيش ٢/١٦.

(١) مثل يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه.ويرى الرضى أن هذا المثل رقية يصيدون به الكروان، يقولون: أطرق كروان إن النعام في القرى، ما إن رأى هنا كر، فيسكن ويطرق حتى يصاد، وهذه مثل رقية الضبع: خَامِرِي أُمَّ عَامِرٍ " ينظر:شرح الكافية ١/٣٨٨. **ومورد المثل في:** شرح الكافية شرح الكافية ١/٣٦٧، ٣٨٨، وجمهرة الأمثال ١/١٩٤، وخزانة الأدب ٢/٣٧٤ -٣٧٦، واللسان (طرق) ١٠/٢١٩، و(زول) ١١/٣١٤، (كرا) ١٥/٢٢٠، والمستقصي ١/٢٢١، ومجمع الأمثال ١/٤٣١، وجمهرة اللغة /٣٢٧، والمقتضب ٤/٢٦١، وفي المستقصي ١/٢٢١، والخزانة ٢/٣٧٤-٣٧٦، وشرح ابن يعيش ٢/١٦.والمثل جزء من رجز هو: أَطْرِقْ كَرَا أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعَامَ فِي الْكَرَى

(٢) مثل يضرب في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى، ولكنه مشفوق عليه .

ومورد المثل في: شرح الكافية ١/٣٦٧، ومجمع الأمثال ٢/٧٨، والقاموس المحيط (خنق) ١/١١٣٨، والتاج (خنق) ١/٦٢٩٧، والمستقصي ١/٢٦٥، وابن يعيش ٢/١٦ .

(٣) ينظر: المفصل/٧٧، والفائق ١/٢٧٨، ٣/٢٢١، والمغني ١/٨٤٠. والتصريح ٢/٤١٣، وأوضح المسالك ٤/١٧، وابن عقيل ٣/٢٥٧، وابن يعيش ٢/١٦ .

المُنتبه إليك، ولما تقول؛وهذا لا يكون إلا في المعرفة، نحو: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [1] وإذا تعرفت النكرة بالنداء، لا يجوز حذف حرف التعريف مما تعرف به؛حتى لا يظن بقاء الاسم على أصل التنكير؛وإذا كان هذا بأداة التعريف؛فحذف حرف النداء أولى بالامتناع، لأن النداء يفيد مع التعريف التنبيه والخطاب[2] وهذا ما نقله الشمني عن الرضي[3].

قال الشيخ خالد: " أحرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف، فحقه ألا يحذف كما لا تحذف الأداة، هذا عند البصريين، أما عند الكوفيين فقد أجازوا ذلك مستدلين بما في الأمثال، وحكم عليه البصريون بالشذوذ"[4].

ويرى المرادي أن الإنصاف القياس عليه؛ لكثرته نظمًا ونثرًا"[5] .

قال سيبويه: "وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر، وقال العجاج: **جاريَ لا تَستنكِري عَذِيري** [6]

أي: يا جارية.وقال في المثل: افْتَدِ مَخْنُوقُ، وأَصْبِحْ لَيْلُ، و أَطْرِقْ كَرَا: وليس هذا بكثير ولا يقوى"[7] .

---

(١) سورة يوسف من الآية/ ٢٩.
(٢) شرح الكافية ٣٨٦/١.
(٣) حاشية الشمني ٢٦٣/٢.
(٤) التصريح ١٣/٤-١٥.
(٥) شرح الألفية ٢٧١/٣.
(٦) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٣٣٢/١.هو من شواهد: خزانة الأدب ١٢٥/٢، والكتاب٢٣١/٢، ٢٤١، والمقتضب٢٦٠/٤، وشرح المفصل١٦/٢.
(٧) الكتاب ٢٣١/٢.

وقال ابن يعيش: "جاء عنهم حذف حرف النداء من النكرة المقصودة، قالوا: أصبحْ لَيلُ، و افتَدِ مَخْنُوقُ، وأَطْرِقْ كَرَا؛يريد ترخيم كروان على قول من قال: يا حارُ بالضم؛ وذلك أن هذه أمثال معروفة؛ فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها.وقال أبو العباس: "الأمثال يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها، فأما قول العجاج: "جاريَ لا تَستنكِري عَذِيري، فإنه يريد: يا جاريةَ، فإنما رخم، فحذف التاء التأنيث، وحذف حرف النداء ضرورة"[1] وفي موضع آخر: يرى الرضي أن قولهم: (أَطْرِقْ كَرَا)ليس منادًى مرخمًا؛ لأن الكرا ليس مؤنثًا، بل هو ذكر الكروان. قال: " وليس (أَطْرِقْ كَرَا) منه [أي: المنادى المرخم]لأن الكرا ذكر الكروان"[2] وعلى هذا يسقط منه شذوذ الترخيم، ويبقى شذوذ واحد، وهو حذف حرف النداء مع اسم الجنس، وهو في ذلك مخالف لما عليه المبرد، وابن جني، والميداني، وابن يعيش من أن (كرا) منادى مرخم[3].

قال المبرد: " وهو مرخم " وردة الرضي بقوله: " ولا ضرورة إلى ما قال مع ما ذكرناه من المحمل الصحيح"[4] .

ويرى الزمخشري أنه مرخم شذوذًا؛ لأنه ليس علمًا وإن زادت حروفه عن الثلاثة، ففقد بذلك شرط العلمية[5]، وهذا يعني أن: (كرا) أصلها(كروان) ثم رخمت بعد النداء بحذف الألف والنون في لغة من لا ينتظر، ثم قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وجعل

(١) شرح المفصل٢/١٦، والأشباه والنظائر١/٢٠٩(مكرم) .
(٢) شرح الكافية ١/٣٦٧.
(٣) ينظر:المقتضب٤/٢٦١، واللمع/١١٨، ومجمع الأمثال١/٤٣١، والخصائص ٣/١١٨.
(٤) ينظر: المقتضب٤/٢٦١، وشرح الكافية١/٣٦٧، ٣٦٨، وشرح المفصل٢/١٦.
(٥) المفصل /٧٧.

الجمهور ترخيم النكرة المقصودة شاذًا؛ وإن أجازه بعضهم لأنها في معنى المعرفة مستدلا بالمثال[1].

تتمة: ٤- خَامرِي أمَّ عَامرٍ[2] مثل جاء به الرضي استدلالا على صحة قوله: إن (أَطْرِقْ كَرَا)رقية لصيد النعام، كما أن قولهم: خَامرِي أمَّ عَامرٍ رقية تقال لصيد الضبع، والمعنى: أبشري بجراد عظال، فتقر وتسكن حتى يدخل فيربط يديها ورجليها، ويكمعها[3].

وعامر: جرو الضبع، ولم يعرف بـ(أل) لإجرائه مجرى العلم، وأم عامر: كنية الضبع، وخامري: أبشري.وهو مثل يضرب لمن يخدع بلين الكلام.

وفيه شاهد نحوي: وهو حذف حرف النداء من المنادى إذا كان علمًا، وذلك جائز، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [4].

٩ـ لا يمتنع بقاء الكلمة بعد الترخيم على حرفين

١ - قَبْلَ الْبُكاءِ كُنْتِ عَابِسَةً [5].

---

(١) ينظر: الهمع ٢/٦١، والخزانة ٢/٣٧٤-٣٧٦.

(٢) مثل يضرب لمن يُخدع بلين الكلام.

ومورد المثل في: شرح الكافية ١/٢٨٨، ومجمع الأمثال ١/٢٢٥، ٢٢٨، وشرح كتاب الأمثال ١/١٨٧، وكتاب الأمثال ١٢٦، وجمهرة الأمثال ١/٤١٦، وزهر الأكم ٢/٢٠١، والمستقصي ٢/٧١، وفصل المقال/ ١٨٧، والدرة الفاخرة ١/١٥٠، ولسان العرب(خمر) ٤ /٢٥٦، و(عمر)٦١٠، وغريب الحديث ٢/٣٤، والأغاني ٦/٩٥، والقاموس المحيط (غمر) ١/٤٩٦ وتاج العروس ١/٣٢٤٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية ١/٢٨٨ .

(٤) سورة يوسف من الآية/٢٩.

(٥) مثل يضرب للبخيل يعتل بالإعسار وقد كان فيَ اليسار مانعًا، وللمرأة التي جبلت على العبوس فتدعى أن عبوسها من البكاء.

٢- قَبْلَ النَفاسِ كُنْتِ مُصفِرَّةً [١].

ساق الرضي هذين المثلين لضرب من الاستعارة التمثيلية؛ حيث شبه حال الكلمة في بقائها على حرفين قبل الترخيم وبعده بحال هاتين المرأتين اللتين لم يتغير حالهما قبل البكاء والنفاس، فقد حلّا عليهما ولم يغيرا شيئًا من حالتيهما، فالأولى: عابسة قبل البكاء وبعده، والأخرى: مصفرة قبل النفاس وبعده[٢]؛ وذلك أن وضع كلمتي(ثبة، وشاة)على حرفين بحذف التاء قبل الترخيم و بعده، فليس لأجل الترخيم حذفت التاء؛ إذ هي كلمة مستقلة امتزجت مع قبلها بحيث صارتا كلمة واحدة، والتاء موطن الإعراب؛فتاء التأنيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم وليس من بناء الكلمة، فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من المركب[٣].

قال ابن جني: " إن كان الاسم على ثلاثة أحرف لم يجز أن ترخمه، لأنه أقل الأصول عددًا، فلم يحتمل الحذف لئلا يلحقه الإجحاف، فإن كان الثالث هاء التأنيث جاز ترخيمه، تقول: ثبة: يا ثبَ أقبل، ومن قال: يا حار، قال: يا ثبَ"[٤] .

ومورد المثل في: شرح الكافية ٢٨٨/١، وجمهرة الأمثال ١٢٤/٢، وفصل المقال ٤٣٢ وكتاب الأمثال ٣١٠، والمستقصي ١٨٦/٢، ومجمع الأمثال ٢٩٢/٢، والوسيط في الأمثال/ ١٣٤ .

(١) هذا مثل ما قبله في المضرب:كما قال الزمخشري في المستقصي ١٨٧/٢.

ومورد المثل في:شرح الكافية ٢٨٨/١، وجمهرة الأمثال ١٢٤/٢، وكتاب الأمثال/٣١٠، ومجمع الأمثال٩٢/٢ .

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢٨٨/١ .

(٣) ينظر: أسرار العربية/ ٢٣٨ .

(٤) اللمع / ١١٧.

١٠ـ حذف المضاف والظرف وإقامة اسم العين مقامهما

*لا آتيكَ السَّمَرَ وَالْقَمَرَ[١].

استدل به الرضي على جواز أن يكون اسم العين ظرفًا؛ وذلك بأن يقوم المضاف إليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدرٌ قائمٌ مقامَ مضافه الذي هو " ظرف الزمان "، نحو: لا آتيكَ السَّمَرَ وَالْقَمَرَ؛ فنصب (الْقَمَرَ) على أنه قام مقام المضاف المقدر، وهو مصدر مضاف إليه قام مقام ظرف الزمان " حين "، والتقدير: لا آتيك مدة طلوع القمر[٢].

واشترط ابن مالك إفهام تعيين مقدار لجواز نصب المصادر، وأسماء المكان والأعيان؛ وذلك نحو: كان ذلك خفوقَ النجمِ، وجلست قربَ زيدٍ، ولأفعلنَّ تلك الشمسَ والقمرَ[٣] أي: وقتَ خفوقِ النجمِ، ومكانَ قربِ زيدٍ، ومدةَ طلوعِهما؛ فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ونصبه على الظرفية، وفي الأخير حذف ظرف الزمان "مدة " وأقام المصدر مقامه، ثم حذف المصدر، وأقام اسم العين مقامه.

١١ـ دخول الهمزة على (لا) النافية للجنس

* ألا قِمَاصَ بالعَيْرِ [٤].

---

(١) السمر:الظلمة عند العرب، والأصل كما قال الأصمعي:أنهم يجتمعون فيسمرون في الظلمة، ثم كثر الاستعمال حتى سمَّوا الظلمة سمرًا.والمعنى:لا آتيك ما أظلم الليل وطلع القمر.ومورد المثل في: شرح كتاب الأمثال ٥١٠/١، ومجمع الأمثال ٢٢٨/٢، وفصل المقال /٥١٠، وكتاب الأمثال /٣٨١، ولسان العرب مادة " سمر " ٣٧٧/٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢٥/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٨٦/٢.

(٤) مثل يضرب لمن ذل بعد عز.ومورد المثل في: شرح الكافية ٢٠٢/٢، ٢٠٣، وهو في لسان العرب (قمص) ٨٢/٧، وبرواية (مَا بالعَيْر من قِمَاص) وفي جمهرة الأمثال ٢٣٧/٢، وكتاب

استشهد به الرضي على أن الهمزة إذا دخلت على (لا) النافية للجنس لا تبطل عملها؛ فتعمل كعملها مجردةً منها، وأفادت الاستفهام عن النفي المحض خلافًا لما ذكره الأندلسي من دعوى الإجماع من أن الهمزة إذا دخلت على(لا)النافية للجنس أفادت مع الاستفهام معنى الإنكار، أو التوبيخ، أو التمني، أوالعرض وهو في ذلك مخالف لما عليه سيبويه.

قال الرضي: " قال الأندلسي: لا أعرف أحدًا يقول: تلحق ألف الاستفهام أداة النفي فتكون لمجرد الاستفهام، بل لا بد أن تكون إما زائدة للإنكار، أو للتوبيخ، أو للتمني أو للعرض، وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه، لأنه قال: اعلم أن (لا) في الاستفهام أو العرض، تعمل فيما بعدها، كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر، فمن ذلك قول حسان:

أَلاَ طعانَ ألاَ فُرسَانَ عاديةً ∴ إلا تَجَشُّؤكُمْ حَولَ التَّنانِيرِ[1]

وفي مثل (أَلا قِمَاصٍ بالعَيْرِ) يضرب لمن ذل بعد عزة، فمعنى الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر"[2].

الأمثال/ ١٢٢، والمستقصي ٢/٣٠٧، ومجمع الأمثال ٢/٢٦٨، برواية (أمَا بالعَيْر من قِمَاص) وفي الكتاب٢/٣٠٦، والارتشاف ٣/١٣١٥ برواية (أفلا) .

وفي جمهرة الأمثال وكتاب الأمثال: قمصت الدابة نفرت وضربت برجليها.

(١) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت (ﷺ) في ديوانه/١٧٩، وهو من شواهد: الكتاب٢/٣٠٦، والجنى الداني/٣٨٤، وخزانة الأدب٤/٦٩، والدرر ٢/٢٣٠، ورصف المباني/٨٠، والأشموني ١/١٥٣.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٠٢، ٢٠٣.

وما ذهب إليه الرضي من أن معنى الاستفهام والنفي باق فيهما، وأن الهمزة إذا دخلت على(لا)النافية للجنس أفادت صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير معنى الإنكار، أو التوبيخ، أو التمني، أوالعرض هو ما عليه سيبويه، وابن عصفور، والعكبري، وأبوحيان[1] إلا أنه قليل والأكثر إفادتها مع الاستفهام معنى الإنكار، أو التوبيخ، أو التمني، أوالعرض؛ لذا توهم أبو علي الشلوبين أن بقاء الحرفين على معناهما غير واقع في كلام العرب [2].

وردَّ عليه الجزولي، وأبوحيان، والأشموني بجواز وقوعه في كلام العرب، كقولهم: (أفَلا قِمَاصٍ بالعَيْرِ).

وبالمثل والبيت السابق يندفع قول الشلوبين والأندلسي، ويثبت ما ذهب إليه الرضي ومن على رأيه، وهو ما صححه أبوحيان[3].

ويرى ابن السراج أن الهمزة إذا دخلت على (لا) جاز فيها معنى الاستفهام، والتمني، والأصل الاستفهام، فإذا كان الاستفهام محضًا فحال (لا) قبل دخول الهمزة كحالها بعد دخولها، فتقول: ألا غلامَ أفضلُ منك.

وأما إذا دخل مع الاستفهام معنى التمني؛ فقد اختلف النحويون في الخبر: فذهب الخليل، وسيبويه، وأكثر النحويين إلى نصب المبتدأ وعدم جواز رفعه؛ لما في معنى(ألا) من التمني، ولا حاجة إلى الخبر لأنها بمنزلة ليت .

---

(١) ينظر: الكتاب٢/٣٠٦، والمقرب/١٩٢، واللباب١/٢٤٣، ٢٤٤، والارتشاف ٣/١٣١٥ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل٢/٧٠، والارتشاف٣/١٣١٥، والأشموني ٢/١٥، والمغني/٧٢.

(٣) ينظر: الارتشاف٣/١٣١٥، والجنى الداني/٣٨٤، والأشموني ٢/١٥ .

وأجاز الجرمي، والمازني، والمبرد فيها جميع ما كان لها قبل دخول الهمزة[1].

وفي الكتاب ورد المثل(أَفَلا قِمَاصَ بالعَيْرِ) ففصل بين الهمزة و(لا) بالفاء، ولم يتغير الحكم عند سيبويه[2].

١٢ـ حذف المضاف وإبقاء عمله

*مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٌ ولاَ بَيْضَاءَ شَحْمَةٌ [3].

استدل الرضي بهذا المثل على أن جواز حذف المضاف إذا أمن اللبس، فإذا حذف، فلك فيه وجهان:

أحدهما: أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب، كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[4] وهو الأولى والأشهر.

الآخر: أن يترك على إعرابه، وهو مذهب سيبويه إذا كان المضاف إليه معطوفًا على مثله مضافًا إلى شيء كما في المثل.

قال سيبويه: "ولو لم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الأول لكان عطفًا على عاملين مختلفين، فلا يجوز عنده،

---

(١) ينظر: الأصول ٣٩٦/١، ٣٩٧، و الارتشاف١٣١٥/٣ والأشموني١٦/٢، ١٥ .

(٢) ينظر: الكتاب٣٠٦/٢ .

(٣) مثل يضرب على اختلاف أخلاق الناس وطباعهم.
ومورد المثل في: شرح الكافية ٢٨٤/٢، وجمهرة الأمثال٢٢٦/٢، ٢٨٧، وزهر الأكم ٣٤٣/١، ومجمع الأمثال٢٨١/٢، والمستقصي ٢/ ٣٢٨، والفاخر/١٩٥، الكتاب٦٦/١، ٦٥، والأصول ٢/ ٧٤، وديوان الحماسة ٤٢/١، وأوضح المسالك ٣٩٧/٣، والتصريح ١٣٤/٢، وابن يعيش ١٩٦/٢، والإنصاف ١٤/٢، والبغداديات /٥٦٦.

(٤) سورة يوسف من الآية/٨٢.

ويجوز عنـد الأخفـش ذلك فلا يقدر مضافًا"[1].

ووافقه الفراء ــ على ما نسبه إليه ابن مالـك ــ وسـيبويه والأخفش يضمران الجار المضاف في كل صورة توهم العطف علـى عاملين وفيهما مجرور، نحو قولهم: "مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٌ ولاَ بَيْضَـاءَ شَحْمَةٌ، أي: ولا كُلُّ بيضاء[2].

ورد ابن يعيش ما ذهب إليه سيبويه، فقال: " حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس قليل في الاستعمال.

وأما ضعفه في القياس فلوجهين:

أحـدهما: أن المضاف ناب عن حرف الجر، فقولهم: غلام زيدٍ في معنى: غلام لزيد، فحذف حرف الجر، وبقى المضاف نائبًـا عنـه ودليلا عليه، فإذا أخذت تحذفه فقد أجحفت بحذف النائـب والمنـوب عنه.

الثاني: أن المضاف عامل في المضاف إليه الجر، ولا يحسـن حذف الجار وبقاء عمله؛ فقولهم في المثل: مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْـرَةً ولاَ بَيْضَاءَ شَحْمَةٌ، فـ(ما)حجازية رفعت (كل) وخفضت (سَوْدَاءَ) للإضافة بالفتحة لأنه لا ينصرف، ونصب(تَمْرَةً) و(بَيْضَاءَ) مخفـوض علـى تقدير(كل) كأنك لفظت بها، فقلت: ولا كُلُّ بَيْضَاءَ و(شَحْمَةٌ) منصوب عطفًا على (تَمْرَةً).

وكان أبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين يحملـون ذلك، وما كان مثله على العطف على عاملين، وهـو رأي الكـوفيين؛ وذلك أن(بَيْضَاءَ) جُرَّ عطفًا على(سَوْدَاءَ) والعامل فيها(مَا كُلُّ) وقوله:

---

(١) شرح الكافية٢/٢٨٤، وينظـر:الكتـاب١/٦٦، ٦٥، والأصـول ٢/٧٤، والبغداديات/٥٦٦، وأوضح المسالك ٣/٣٩٧.

(٢) شرح الكافية ٢/٣٦٩.

(شَحْمَةٌ) منصوب على خبر (ما) وقد عطفت شيئين على شيئين، والعامل فيهما شيئان مختلفان" [1].

وقد كثر التقلب في الإعراب في هذا المثل، فأجاز فيه النحاة خمسة أوجه:

أحدها: ماتقدم.

الثاني: مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٌ ولاَ بَيْضَاءُ شَحْمَةٌ، بالرفع على إهمال (ما) وعطف جملة على أخرى.

الثالث: مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً ولاَ بَيْضَاءُ شَحْمَةٌ، بنصب الأول على إعمال(ما) ورفع (بَيْضَاءُ وشَحْمَةٌ)على الاستئناف، كأنك عطفت جملة على جملة.

الرابع: مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٌ ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةٌ، بإهمال (ما) وحذف(كل) وإبقاء عملها.

الخامس: مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً ولاَ بَيْضَاءُ شَحْمَةٌ، وهو أحسنها؛لأنه لا حذف فيها[2].

وللمثل رواية أخرى توافق القياس بإثبات (كل) ذكرها الميداني والزمخشري، وهي: مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً ولاَ كُلُّ بَيْضَاءُ شَحْمَةٌ[3].

١٣ـحذف التاء عند الإضافة

*هو أَبُو عُذْرِهَا [4].

---

(١) ينظر: ابن يعيش ١٩٧/٢، والإنصاف٢ / ٤٧٢.
(٢) ينظر: ابن يعيش ١٩٨/٢، والتصريح ١٣٤/٢، والأصول ٧٤/٢.
(٣) ينظر: مجمع الأمثال٢٨١/٢، والمستقصي ٢/ ٣٢٨.
(٤) مثل يضرب لمن يأتي بشيء لم يسبق إليه.
ومورده في: شرح الكافية ٢٣٦/٢، وجمهرة الأمثال ٣٦٩/٢، ولسان العرب ٤١٠/٤ (شعر)، والمزهر ٣٩٦/١، والأصول

استدل به الرضي على جواز حذف تاء التأنيث من الكلمة عند الإضافة إذا أمن اللبس، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ [1]، وقولهم: هو أَبُو عُذْرِهَا، أي: عُذْرَتِهَا، ونحو ذلك قليل لا يقاس عليه.

وقالوا: إن الفراء يقيس عليه[2] ولا أدري قلَّته؛ فقد حكى صاحب اللسان عن سيبويه أنه قال: " قالوا ليت شعْرَتي؛ فحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة كما قالوا ذَهَبَ بِعُذَرَتِها، وهو أَبو عُذْرِها؛ فحذفوا التاء مع الأَب خاصة"[3] .

١٤ـ إفادة (ما) الموصوف بها النكرة التعظيم

- لأَمْرٍ مَّا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ [4].

استدل به الرضي على أن " ما " نكرة موصوف بها نكرة قبلها؛ لإفادة الإبهام والتنكير، وهي تأتي لمعانٍ كثيرة منها: التعظيم كما في المثل، والمعنى: لأَمْرٍ عظيمٍ جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ، وذلك نحو قول الشاعر:

٣/١١٠، والأغاني ١١/١٨٥، ولسان العرب ٤/١٦ (أزر)، وتاج العروس(شعر) ١/٣٠٠٥ و(عذر) ١/٣١٦٦.

(١) سورة الأنبياء من الآية/٧٣.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٣٦.

(٣) ينظر: اللسان(شعر) ٤/٤١٠، وتاج العروس(شعر) ١/٣٠٠٥.

(٤) مثل يضرب لمن يأتي أمرًا عظيماً بغية المكر والخديعة، وتقول العرب:لِمَكْرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أنْفَهُ، ولا يفوت الاستدلال مع تغيير المثال.

ومورد المثل في:شرح الكافية١/١٣٥، والأمثال /١٤٦، وخزانة الأدب ٨/٢٧٥، ٩/٣٢٠، والدرة الفاخرة ١/١٠٦، والمستقصى ٢/٢٤٠، ومجمع الأمثال ١/٢٣٣، ٢/١٩٦، والوسيط في الأمثال/٢٠٣.

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ ∴ لأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ [1]

أي: لأمرٍ عظيمٍ [2].

وفي (ما) هذه قولان:

أحدهما: أنها حرف زائد منبه على وصف لائق بالمحل، وهي على ثلاثة أضرب: ضرب للتعظيم والتهويل كالمثل، وضرب للتحقير، وضرب للتنوع، كقولك: وهل أعطيتَ إلا عطيةً ما، وضربته ضربًا ما، أي: نوعًا من الضرب، وهذا ما عليه ابن مالك والمرادي[3].

الآخر: أنها اسم في أقسامها الثلاثة فهي صفة بنفسها، وهذا ما عليه ابن جني، وابن يعيش، وابن السيد، وابن عصفور، وهو ما ذهب إليه الرضي[4].

وعلل المرادي اختياره، فقال: " وهو أولى؛ لأن زيادة (ما)عوضًا من محذوف ثابت في كلامهم، وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة كجمود (ما) إلا وهي مردفة بمكمل، كقولهم: مررت برجل أيِّ رجل"[5].

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأنس بن مدركة في الخزانة الأدب ٨٧/٣، ٨٩، والدرر ٣١٢/١، ٨٥/٣، ولأنس بن نهيك في: لسان العرب ٥٠٣/٢، ولرجل من خثعم في: الكتاب ٢٢٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٨/١، والخصائص ٣٢/٣، والمقتضب ٣٤٥/٤، وابن يعيش ١٢/٣ .

والشاهد: مجيء "ما" اسم نكرة موصوف بها نكرة قبلها لإفادة التعظيم.

(٢) ينظر: شرح الكافية ١٣٥/١.

(٣) ينظر: الجني الداني /٣٣٤، ٣٣٥.

(٤) ينظر: المرجع السابق، والخصائص ٣٢/٣، وابن يعيش ١٢/٣، والهمع ٣٠٠/١، ٣٠١.

(٥) الجني الداني/ ٣٣٥.

١٥ـ الوقف على (أنا) بالهاء

- هَذَا فَزْدِي أَنَهْ[١].

استدل به الرضي على أن الوقف على(أنا) بهاء السكت بدلا من الألف؛ لتبيين حركة الفتح في النون، وهذه لغة طيىء[٢] وغيرهم يقفون على(أنا) بالألف، كما قال سيبويه؛فـ(أنا)عند البصريين همزة ونون مفتوحة، وزيدت الألف بعد النون؛ لبيان فتحة النون عند الوقف؛ إذ لولا الألف لسكنت النون، ولأشبهت (أنْ) لذا كُتِبَ الضمير بالألف، لأن الخط بني على الوقف لا على الوصل، وتسقط هذه الألف في الدرج.

ويرى الكوفيون أن الألف من الكلمة نفسها[٣] لأنه كثر عنهم إثبات الألف في الوصل، والوصل مما يرد الأشياء إلى أصولها في الغالب، فقد قرأ نافع: ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾[٤]، وهو ما اختاره ابن مالك

---

(١) مثل يضرب لمن لا يصنع إلا ما يصنع الكرام. ويروى (فصدي) بدلا من(فزدي).
ومورده في: مجمع الأمثال٢/٤٨٣، والكتاب٤/١٦٤، والنوادر في اللغة /٦٤، وابن يعيش ٥/ ٢٣٥، وشرح التسهيل ١/١٤١، وشرح الشافية٢/٢٩٥، والتصريح ١/١٦٨،

(٢) شرح الكافية ٣/١٩.

(٣) ينظر: شرح الشافية ٣/٣٩٤، والتصريح ١/٣٠٧، وابن يعيش ٥/٢٣٥، والكتاب ٤/١٦٤، وشرح التسهيل ١/١٤١، والوقف بين اللغة والقرآن للباحث /٢٢٢.

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٥٨. "قرأ نافع: ﴿أَنَا أُحْيِي﴾ و﴿وَأَنَا آتِيكَ﴾ بإثبات الألف من أنا في الوصل وحجته إجماعهم على الوقف بالألف في أنا فأجرى الوصل مجرى الوقف، وقرأ الباقون: ﴿أَنَا أُحْيِي﴾ بغير ألف في الوصل، وحجتهم أن الألف بعد النون إنما زادوا للوقف، فإذا أدرجوا القراءة زالت العلة فطرحوها لزوال السبب الذي أدخلوها

فقال: " زعم الأكثرون أن ألف(انا) زائدة للوقف كزيادة هاء السكت، وأيدوا ذلك بأن الهاء تعاقبها، كقول حاتم: هَذَا فَزْدِي أَنَهْ.

والصحيح أن(أنا) بثبوت الألف وقفًا ووصلا هو الأصل، وهي لغة بني تميم، وبذلك قرأ نافع قبل همزة قطع....ولمراعاة الأصل كان نون(أنا) مفتوحًا في لغة من لفظ به دون ألف، وجعل دليلاً عليها"[1].

١٦- بناء ما جاء على وزن(فَعَالِ)علمًا مؤنثًا

* أَجْرَأُ مِنْ خَاصِي خَصَافٍ[2] .

استشهد به الرضي على أن ما جاء علمًا على وزن(فَعَال) مؤنث، وإن سُمِي به مذكر، وهو مبني على الكسر عند الحجازيين، معربٌ غيرُ منصرفٍ عند التميميين قال الرضى: "(فعال) المبني على أربعة أضرب:

الأول: اسم فعل كـ(نَزَالِ) بمعنى: انزل .

الثاني: المصدر في نحو: (حَمَادِ، وحَمَادِ).

الثالث: الصفة المؤنثة، ولم يجئ في صفة المذكر، وجميعها تستعمل من دون الموصوف، نحو: يالكاعِ، وخلاقِ.

الرابع: الأعلام الشخصية وجميع ألفاظها مؤنثة، وإن كان تسمى بها مذكر، وفي المثل " أَجْرَأُ مِنْ خَاصِي خَصَافٍ؛ وذلك أنه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة فمنعه، وخصاه"[3] .

من أجله وهي بمنزلة هاء الوقف تدخل لبيان الحركة في الوقف"حجة القراءات١/١٤٢ .

(١) شرح التسهيل ١/١٤٠، ١٤١.

(٢) **مثل يضرب لمن** هو شديد المنعة والجرأة، وخصاف: اسم فرس لرجل من باهلة.

ومورد هذا المثل في:شرح الكافية ٣/١٩٨، وجمهرة الأمثال ١/٣٢٨،والدرة الفاخرة١/١١٥،وزهر الأكم٢/٤٢، والمستقصي ١/٤٦، واللسان(خصف) ٥/٧٤، ومجمع الأمثال ١/١٨٢

(٣) شرح الكافية ٣/١٩٠-١٩٨ بتصرف.

وما ذهب إليه الرضي من أن (خَصَاف) علم مؤنث ـ وإن سمي بها مذكر ـ هو قول الجوهري: " وخَصَافِ مثل قَطَامِ اسم فرس، وأنشد ابن بري:

تاللهِ لَوْ أَلْقَى خَصَافِ عَشِيَّةً ∴ لَكُنْتُ على الأَمْلاكِ فارِسَ أَسْأَما[1]

وفي المثل: هو أَجرأُ من خاصِي خَصاف"[2].

ورده بعضهم بأن: (خَصَاف) كقطامِ فرس، وأن صحة المثل: أَجْرَأُ من فارسِ خَصَاف.أو هو مذكر ككتاب بدليل أنه خصي؛ إذ الخصي لا يكون للأنثى؛ لذلك قالوا: أَجْرَأُ من فارسِ خَصَاف[3].قال صاحب التاج: " فأما ما ذكره الجوهري على مثال (قطام) فهي إن كانت أنثى فكيف تخصى؟ وصحة إيراد ذلك المثل: أَجْرَأُ مِنْ فارسِ خَصَاف، نَبَّهَ عليه الصاغاني في التكملة"[4] .

وقد ذكر الرضي وابن هشام أن كل ما كان على (فَعَالِ) وهو علم على مؤنث من الأعلام الشخصية التي تبنى على الكسر، نحو: حَذَامِ، وقَطَامِ، وسَجَاحِ.

وهذه الأسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لغات:

إحداها: لأهل الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقًا؛إجراءً لها مجرى العلم المنقول عن الوصف؛ لأنه أكثر من غيره، وبمعنى آخر: أجروا الأعلام الشخصية مجرى الأعلام الجنسية في البناء بجامع العلمية.

---

(١) البيت من الطويل، وقد دخله الجرم، ولم أهتد إلى صاحبه، وهو من شواهد: المستقصى١/٤٨، ومجمع الأمثال١/١٨٢، ولسان العرب(خصف)٥/٧١، وتاج العروس (خصف)١/٥٨٠٦.

(٢) الصحاح مادة(خصف)، وينظر: ولسان العرب (خصف) ٥/٧١، وتاج العروس (خصف) ١/٥٨٠٦، والقاموس المحيط١/١٠٤٠ .

(٣) ينظر: المراجع السابقة.

(٤) تاج العروس(خصف) ١/٥٨٠٦.

الثانية: إعرابها إعراب ما لا ينصرف مطلقا لغةً لبعض تميم؛وإعرابها لعُريها عن معنى الوصفية، وعدم الصرف للعلمية والتأنيث، وهو قول يوافق القياس.

الثالثة: التفصيل بين أن يكون مختوما بالراء، كـ(ظفَارِ، وسَفَارِ) فيبنى على الكسر، أوغير مختوم بها فيمنع الصرف، وهي لغة جمهور بني تميم"[1].

١٧ـ حكاية الصوت

* إنَّ فِي مَضٌ لَمَطْمَعًا [2].

استشهد به الرضي على حكاية الصوت عند التمطق بالشفتين[3].

١٨ـ (أيادي سبا) بين التركيب الإضافي والمزجي

* تَفَرَّقُوا أيْدِي سَبا، أو أيادِي سَبا[4].

استشهد الرضي بالمثل على أن (أيْدِي سَبا، أو أيادِي سَبا) من المركبات، ونقل خلافًا دار بين سيبويه والزمخشري في بنائها وإعرابها:

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٣/٢٠٠، وشرح الشذور ١/ ١٢٨، ١٢٩، وشرح قطر الندى/١٥.

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) شرح الكافية ١/٢١٣، ٢١٤.والتمطق بالشفتين:أن تضم إحداها إلى الأخرى مع صوت يكون بينهما. ينظر: اللسان مادة (لمظ) ٧/٤٦١، و(مطق) ١٠/٣٤٥، وتاج العروس (لمظ) ١/٥٠٧٩.

(٤) مثل يضرب للتفرق الذي ليس بعده اجتماع.والمعنى: تفرقوا تفرقًا لا اجتماع بعده

مورد المثل في: مجمع الأمثال ١/٢٧٥، والمستقصي٢/٨٨، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٧٠، ١٦٩٦، ولسان العرب (سبأ)١/٩٣، والقاموس (سبأ)١/٥٤، والارتشاف٣/١٥٦٥.

فذهب سيبويه إلى أنها مركبة تركيب (خمسةَ عشرَ) فهي مبنية على فتح الجزأين، وهو ما اختاره الرضي، ووصفه بانه الأولى. قال سيبويه: "وأما أيادي سبا، وقالي قلا، وبادي بدا، فانما هي بمنزلة(خمسةَ عشرَ)، تقول: جاءوا أيادِي سَبا، ومن العرب من يجعله مضافاً فينون(سبا)" [1].

وقيل: "سبا ": مبني، وليس مخففًا عن "سبأ " والألف بدلا من الهمزة[2]. وعلل ابن مالك البناء بأنها تضمنت معنى حرف العطف في القسم الأول، وشبه ما هو متضمن له في الثاني وهو ما ذكره الرضي[3].

وذهب الزمخشري إلى أنها مركب مزجي من باب (معديكربَ) ومراده: أنها مركبة من جزأين نزل الجزء الثاني مما قبله منزلة تاء التأنيث، فحكم الجزء الأول البناء على الفتح، إلا أن يكون آخره ياءً، نحو: (أَيْدِي أو أَيادِي) فيسكن، ويعرب العجز كإعراب الممنوع من الصرف للعلمية والتركيب أو يصرف. وإنما سكنت الياء مع أنهما منصوبان؛ لثقلهما بالتركيب والإعلال، كما في "معدي يكرب "وقالى قلا" قاله ابن هشام [4].

فيجتمع في (أيدى سبأ) لغتان:

إحداهما: لغة عدم الصرف، للعلمية والتركيب، وهي ما أشار الرضي إليها بقوله: "ولا ينون (سبأ) لأنه اسم رجل؛ لأن معنى (أيدى سبأ): أولاد سبأ بن شعيب، وليس اسم قبيلة، كما أوّل في قوله

---

(١) الكتاب ٣/٣٠٤.
(٢) ينظر: اللسان(سبأ) ١/٩٣، والقاموس(سبأ) ١/٥٤ .
(٣) ينظر: الارتشاف ٣/١٦١٣، ١٦١٢، والهمع ١/٢٦٠، وشرح الكافية ٣/٢٢٥.
(٤) ينظر: المغني /٩٧.

تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ﴾ (١) ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ (٢) لأن المضطر إلى هذا التنوين ترك التنوين"(٣).

الأخرى: الصرف بتنوين(سبأ)، فيقال: " أيدي سبإ "بالتنوين؛ فيكون "أيدي " وأيادي "مضافين إلي "سبأ "لكن يلزمه سكون الياء فيهما، وقلب همزة سبأ ألفا"(٤) .وقد أشار سيبويه إلى هذه اللغة: " ومن العرب من يجعله مضافاً فينون(سبا)"(٥).

ويرى ابن أبي الربيع أنها ليست مبنية بل هي مضافة، وإنما حذف التنوين من الثاني للإتباع، وحركة الإتباع ليست حركة إعراب(٦).

وذكر الرضي أن في نصب(أيدى سبأ): في المثل وجهين تبعا لما سبق:

أحدهما: أنه حال على حذف المضاف وهو "مثل ".

الآخر: أنه مفعول مطلق، والمعنى: تفرقوا مثل تفرق أيدي سبأ؛وهو مبني على فتح الجزأين؛لذلك ألزم الياء السكون، وسكنت همزة "سبأ " ثم قلبت ألفا"(٧).

ويرى ابن مالك أن"التزام سكون الياء تشبيهًا بالألف، وأنهم قد يسكنون في النصب ياء المنقوص المفرد، فإن يفعل ذلك بالمنقوص فالمركب أولى وأحق"(٨).

---

(١) سورة سبأ من الآية/١٥.
(٢) سورة النمل من الآية/٢٢.
(٣) شرح الكافية ٣/٢٢٥.
(٤) شرح الكافية ٣/٢٢٦.
(٥) الكتاب ٣/٣٠٤.
(٦) ينظر: الارتشاف ٣/١٦١٣، ١٦١٢، والهمع ١/٢٦٠.
(٧) شرح الكافية ٣/٢٢٥.
(٨) شرح الكافية الشافية/ ١٦٩٦.

وفي لسان العرب: " قالوا للمُتَفَرِّقِينَ: ذَهَبُوا أَيْدِي سَبَأَ وأَيادِي سَبَأَ: أي: مُتَفَرِّقِينَ وهما اسمان جُعلا اسماً واحداً، مثل مَعد يكرب، وهو مصروف؛لأنه لا يقع إلا حالاً أَضَفْتَ أو لم تُضِفْ"[1].وهو مذهب الزمخشري السابق.

وقد رده ابن بري واختار مذهب سيبويه كما ذهب الرضي، فقال: " قوله: "وهو مصروف لأنه لا يقع إلاّ حالاً أضفت أو لم تضف " كلام متناقض لأنه إذا لم تُضِفْه فهو مركب، وإذا كان مُرَكباً لم يَنوَن وكان مبنياً عند سيبويه مثل: شَغَرَ بَغَرَ، وبَيْتَ بَيْتَ من الأسماء المركبة المبنية مثل خَمْسةَ عَشَر، وليس بمَنْزِلَة مَعْد يكَربَ لأَن هذا الصنف من المركب المُعْرَب فإن جعلته مثلَ مَعْد يكَربَ وحَضْرَمَوْت فهو مُعْرَب إلا أنه غير مصروف للتركيب والتعريف.

قال: وقوله أَيضاً في إيجاب صرفه: إنه حال ليس بصحيح؛ لأَن الاسْمَين جميعاً في موضع الحال، وليس كون الاسم المركب إذا جعل حالاً مما يُوجِبُ له الصَّرْفَ"[2] .والصواب ما عليه الرضي تبعا لسيبويه؛ لما علله ابن بري.

١٩ـإعراب "أبداً "وبناء "قط"

*طالَ الأَبَدُ على لُبَد [3].

---

(١) لسان العرب (سبأ) ١٤ / ٣٦٧.
(٢) لسان العرب (سبأ) ١٤ / ٣٦٧.
(٣) مثل يضرب لتقضّي الأوقات وإن طالت. ويروى: أتى أبد على لبد.
والأبد: الدهر، ولبد: النسر السابع من نسور لقمان بن عاد، وكان يأخذ كل نسر صغيرا، فيربيه حتى يكبر ثم يموت فيأخذ آخر، فاستغرق عمره سبعة نسور.
ومورده في: شرح الكافية ٣٠٨/٣، وجمهرة الأمثال ١٣/٢، ١٧، ومجمع الأمثال ٤٢٩/١، والمستقصي ٣٦/١، وزهر الأكم ٥٩/١، ولسان العرب (لبد) ٣٨٥/٣، وتاج العروس(أبد) ١٨٦٢/١،

(الأَبَدُ): الدهر الطويل الذي ليس بمحدود؛فإذا قلت: لا أكلمه أبدًا، فالأبد من لدن تكلمت إلى آخر عمرك، وهو ظرف لما يستقبل من الزمان، وليس مبنيًّا كـ"قط " لأن استغراق الزمن المستقبل ليس لازمًا فيه كما لزم الاستغراق " قط " استشهد به الرضي على أن الاستغراق ليس لازما لـ " أبدا " حتى يبنى كما بني " قط " لتضمنه الاستغراق لزومًا [1].

٢٠- (أمس) بين الإعراب والبناء

*ذَهَبَ الأَمْسُ بِمَا فِيهِ[2].

استشهد به الرضي على أن " أمس ": إذا دخله التعريف بـ(أل) أعرب اتفاقا، لزوال علة البناء، وهو تقدير (أل) ويستدل له بقوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ [3].

ويقصد بوجود"أل" أن " أل "أخرجت " أمس" عن شبهها بالحرف؛لأنها تختص بالدخول على الأسماء فزال لذلك علة البناء عنها.

وتعرب " أمس" اتفاقًا إذا جمعت جمع تكسير، فقيل: أموس، أو أضيف، أو عرف بـ(أل) أو أريد به يوم من الأيام الماضية [4]، فإذا أريد به معيّنًا وهو اليوم الذي قبل يومك، فللعرب فيه ثلاث لغات:

إحداها: البناء على الكسر مطلقًا، وهي لغة أهل الحجاز، فيقولون: ذهب أمسِ بما فيه، وعجبت من أمسِ.

---

(١) شرح الكافية ٣/٣٠٨.

(٢) **ورد المثل في:** شرح الكافية ٣/٣١١، والفاخر/٢١٦، ولسان العرب" أمس" ٦/٩، ومجمع الأمثال ١/٢٧٥.

(٣) سورة يونس من الآية/٣٤ .

(٤) شرح الكافية ٣/٣١١، وينظر: الارتشاف ٣/١٤٢٩، والمساعد١/٥٢٠، وشرح شذور الذهب ١٣٢-١٣٥.

الثانيـة: منعه من الصرف مطلقًا، وهي لغة بعض تميم، نحو: عجبت من أمسَ

الثالثـة: إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة، ويبني على الكسر في حالتي النصب والجر، وهي لغة جمهور بنـي تميم، فيقولون: ذهب أمسُ بما فيه، ورأيت أمـسِ عجبًـا، ومـررت بأمسِ عجيبٍ، وذلك بدون تنوين[1].

٢١ـ إفادة الأعلام المنقولة معنى المدح والذم

* إنمَا سُمِّيتَ هَانِئًا لتَهْنَأَ [2].

استشهد الرضي بهذا المثل على أن الأعـلام المنقولـة قـد تتضمن مع العلمية ما يحمله المصدر أو الوصف المنقول عنـه مـن معنى المدح أو الذم؛ كمن يسمى بالحسن أو من يسمى بالجهم؛ لذلك قيل في المثل: إنمَا سُمِّيتَ هَانِئًا لتَهْنَأَ؛ فأطلق (هَانِئًا) علـى صـاحبه ليفيد مع العلمية المدح[3]؛ وذلك أن العلم المنقـول مـن الصـفة أو المصدر، كالعباس، والحسن، والحسين، والفضل، الألف واللام فيـه عارضة غير لازمة؛لأن هذه الصفات والمصادر صارت أعلامًـا قبـل دخول (أل) عليها؛وإنما دخلت الألف واللام إشارة للأصل صفة كان أم مصدرًا.

---

(١) شرح شذور الـذهب ١٣٢-١٣٥ بتصـرف، وينظـر: شـرح الجمل٢/٤٠٠، وشرح التسـهيل٢/٢٢٣، والارتشـاف ١٤٢٨/٣، والمساعد١/٥١٩.

(٢) مثل يضرب للحث على العطاء، ومعناه:إنما سميت بهـذا الاسـم لتفضل به الناس.

ومورد المثل في: شرح الكافية ٢٣٢/١، وزهم الأكـم ١٣٢/١، وفصل المقال /٢٤٥، وكتاب الأمثال/ ١٦٤، والمستقصى ١١٨/١، ومجمع الأمثال ١٨/١، ٩٤، وجمهرة الأمثـال ٥١٣/١، ولسـان العرب (هنأ) ١٨٦/١، وفيه (هنأ) بمعنى أعطى.

(٣) شرح الكافية ٢٣٢/١.

٢٢ـ تنكير العلم

*لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ مُوسَى[١].

استدل به الرضي على أن العلم قد يشتهر بصفة ما؛ فيصبح كأنه اسم جنس موضوع لإفادة هذا لمعنى؛ وذلك كقولهم: قَضِيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها، أي: لا فيصل لها، إذ هو(ﷺ) فيصل في الحكومات؛ فصار اسمه (ﷺ) كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع؛ ولذا نصب العلم (أبا حسن) لأنه أوّل بنكرة، وكذلك قالوا: لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ مُوسَى، أي: لكل جبارٍ قهارٍ؛ فيصرف(فِرْعَوْنٍ، ومُوسَى) لتنكيرهما بالمعنى المذكور[٢]، والدليل على تنكيرها دخول (كل) عليهما؛لأن دخول (كل) من خواص النكرات كـ(رب)، نحو: رب رجلٍ لقيته[٣] حتى أنهم جردوا العلم من أداة التعريف التي لحقته، فجردوه من(أل) كما في: لا عزى لكم، ومن المضاف إليه، كقولهم: ولا أبا حسن[٤].وقال البغدادي: " قال صاحب اللباب: طريق تنكير العلم أن يتأول بواحد من الأمة المسماة به، نحو: هذا زيدٌ، ورأيت زيدًا آخرَ، أو يكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعاني، فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، نحو: لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ مُوسَى.

قال شارحه: أي لكل ظالمٍ مبطلٍ عادلٌ محقٌّ، ويجوز أن يبقى العلمُ على حاله، ويكون المضافُ محذوفًا، أي: لمثلِ كلِّ فرعون مثل موسى، وليس المراد هنا مُسَمًّى بموسى، ولا مسمى بفرعون"[٥].

---

(١) مثل لم يرد في كتب الأمثال المشهورة، وورد في خزانة الأدب ٢٤٠/٧.
(٢) ينظر شرح الكافية ١٩٨/٢.
(٣) المرجع السابق ٢٣٥/٣.
(٤) ينظر: شرح التسهيل ٦٧/٢.
(٥) خزانة الأدب ٢٤١/٧.

٢٣ـ مجيء اسم التفضيل مما لا فعل له.

- آبَلُ مِنْ حُنَيفِ الْحَنَاتِمِ [١].

استشهد به الرضي على مجيء اسم التفضيل من اسمٍ ليس له فعل شذوذًا؛لأن القياس في اسم التفضيل أن يصاغ من الثلاثي المجرد الذي له فعل تام؛ولذلك شذ قولهم: أحنك من الشاتين، أي: آكلهما من الحنك، وأوَّل، وأرْجَل، وأيدَى من الرجل واليد، وكذلك قولهم في المثل: (آبَلُ مِنْ حُنَيفِ الْحَنَاتِمِ) فإن(آبل) لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه[٢].

وتبعه الزمخشري، فقال في مفصله: "وقد جاء أفعلُ منه ولا فعلَ له، قالوا: أحنك من الشاتين، وأحنك من البعيرين، وفي أمثالهم: " آبَلُ مِنْ حُنَيفِ الْحَنَاتِمِ"[٣] ونقل الرضي عن الجوهري أن(أفعل) في المثل له فعل، قال الجوهري: " أَبَل يَأْبَلُ أَبالَةً، مثل: شَكِسَ يَشْكَسُ شَكاسَةً، وتَمِهَ تَمَاهَةً، فهو أبل وآبل، أي: حاذق بالإبل "[٤]. وقد وافقه في ذلك صاحب ثمار القلوب"[٥].

---

(١) المثل ذكره الرضى في شرحه على الكافية ٥١٣/٣.
وهو مثل يضرب لمن حذق الشيء حتى تفوق على من اشتهر به.
وحنيف:رجل من بني تميم اللات بن ثعلبة كان يضرب به المثل في الكبر والتيه، فكان لا يكلم أحدا حتى يبدأه في الكلام.
ينظر:تاج العروس (أبل) ٦٨٢٣/١، وشرح الكافية ٥١٣/٣
ومورده في: المستقصي ١/١، ومجمع الأمثال ٨٦/١، وثمار القلوب /١٠٧، وجمهرة الأمثال ٢٠٠/١، والدرة الفاخرة ٧٠/١، ولسان العرب (أبل)، وتاج العروس (أبل) ٦٨٢٣/١، والصحاح ١٦١٨/٤، والمفصل/٢٨٨، وابن يعيش٩٤/٦ .

(٢) ينظر:تاج العروس مادة (أبل)٦٨٢٣/١،وشرح الكافية ٥١٣/٣ .

(٣) المفصل/٢٨٨.

(٤) الصحاح ١٦١٨/٤، مادة (أبل)، وثمار القلوب /١٠٧، وابن يعيش٩٤/٦ .

(٥) ثمار القلوب /١٠٧ .

قال ابن يعيش معقبًا على كلام الجوهري: " فهو مأخوذ من فعل ثلاثي، كأنهم اشتقوا من لفظ الإبل فعلا، وتصرفوا فيه كسائر الأفعال، وأصل هذا المثل"(١) .

وما نقله ابن يعيش والرضى عن الجوهري مخالف لما عليه سيبويه ومن تبعه كالرضى الذي حكم بالشذوذ على كل ما بني منه التفضيل ولا له فعل. ولا ضير فيما ذهب إليه الجوهري؛ لأن المجمع قد أجاز الاشتقاق من الجامد على قلة، وفي جوازه بقلة اتساعًا لدائرة السماع الذي جاء الاشتقاق فيه من الأسماء الجامدة التي لا فعل لها.

وروى الميداني المثل في باب ما جاء على وزن أفعل برواية أخرى هي: (أَبْأَى مِنْ حُنَيفِ الْحَنَاتِمِ) من البأى وهو الفخر، وكان من فخر صاحب المثل ألا يتكلم حتى يبدأه بالكلام، وتلك الرواية موافقة للقياس لأن البأي مصدر له فعل.

ويروي أيضًا: (أَدَلُّ مِنْ حُنَيفِ الْحَنَاتِمِ) من الدلالة، وقد رواهما الزمخشري، فقال: " كان ماهرًا بالدلالة، وقد سبق التمثيل في الإبالة، والبأو في الفصل الأول، والثاني"(٢). فهذان المثلان قد وافقا القياس؛ لأن اسم التفضيل فيهما من مصادر لها أفعال.

٢٤ـحذف مفعولي ظن اختصارا

* مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ (٣).

---

(١) ابن يعيش٦/٩٤ .

(٢) ينظر: مجمع الأمثال١/١١٦، ٢٧٣، وجمهرة الأمثال١/٢٤١، ٢٠٤، ٢٥٦، والمستقصى/١١٨.

(٣) مثل يضرب عند تحقيق الظن من أن مجانبة الناس أسلم.
"يُقَال: خِلْتُ إخال، بالكسر وهو الأفصح، وبنو أسد يقولون :"أَخَالُ" بالفتح وهو القياس، والمعنى: مَنْ يَسْمَع أخبارَ الناس ومعايبَهم يقع في نفسه عليهم المكروه .
ومورده المثلُ في: شرح الكافية ٤/١٥٤، وجمهرة الأمثال ٢/٢٢٦، ٢٦٢، وفصل المقال٤١٢، وكتاب الأمثال ٢٩٠، وشرح

استدل الرضي بهذا المثل على جواز حذف مفعولي (علمت وظننت) معًا إذا قامت قرينة على المحذوف كما في المثل، والتقدير: من يسمع يخل، أي: يخل مسموعًا صادقًا.

أما إذا لم توجد القرينة الدالة على المحذوف، فلا يجوز حذف المفعولين نسيًا منسيًا لعدم الفائدة؛ لأن من المعلوم أن الإنسان لا يخلو من علم أو ظن.

هذا بخلاف باب أعطيت، فإنه يجوز حذف المفعولين دون قرينة تدل عليها، نحو: فلان يعطي ويكسو؛ إذ يستفاد فائدة من دون ذكر المفعولين[1].

وذكر السهيلي أنه لا يجوز حذف أحد المفعولين مع بقاء الآخر؛لأن حكمها حكم المبتدأ والخبر؛فإذا حذفت الجملة كلها جاز؛ لأن حكمها حكم المفعول، والمفعول يجوز حذفه، ولكن لابد من قرينة تدل على المراد، ففي قولهم: (مَنْ يَسْمَعْ يَخَل) دليل يدل على المفعول، وهو(يَسْمَعْ)، وفي قولهم: (يَخَلْ): دليل أيضا" [2].

وحذف مفعولي ظن وعلم مسألة خلافية خلاصة الأقوال فيها[3]:

الأول: ما ذهب إليه سيبويه – فيما نقله عنه ابن مالك – والأخفش، والجرمي، وابن خروف، وشيخه ابن طاهر، والشلوبين،

كتاب الأمثال ٤١٢/١، ومجمع الأمثال٣٠٠/٢، ٣٦٧، ولسان العرب(خيل) ٢٢٦/١١، ٢٢٧، وتاج العروس(خيل) ٧٠٤٣/١، ، ومغني اللبيب /٧٩٧، والمفصل/٣٤٧، وأوضح المسالك ٧٠/٢، وأسرار العربية /١٥٢، والروض الأنف ١٠٥/١، وعمدة القاري ١٩٣/١، والهمع ٤٤٨/١.

(١) شرح الكافية ١٥٤/٤.

(٢) الروض الأنف ١٠٥/١، وينظر: عمدة القارئ ١٩٣/١.

(٣)ينظر:أسرار العربية١٥٢،وشرح الجمل٣١١/١،٣١٢،وشرح التسهيل ٧٣/٢، ٧٤، والتصريح ١٩٥/٢–١٩٧، والهمع ٤٨٨/١، ومغني اللبيب /٧٩٧،وروح المعاني ١٠٠/٢،والتحرير والتنوير ٣٣٢٨/١.

يستوى في ذلك أفعال الظن والعلم، وهو ما اختاره ابن مالك، وحجتهم في ذلك: أن العرب تجري هذه الأفعال مجرى القسم، فحكمها حكم القسم، فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه؛فكذلك لا يجوز الاقتصار على هذه الأفعال مع فاعلها دون مفعولها؛ فكما لا يحذف الجواب لا يحذف ما كان بمنزلته؛أضف إلى ذلك عدم الفائدة، إذ الإنسان لا يخلو من علم أو ظن.

الثاني: الجواز مطلقًا، وهو ما عليه ابن السراج، والسيرافي، وصححه ابن عصفور، ونسبه السيوطي إلى أكثر النحويين، ويرى ابن عصفور أن الحذف في المثل من الحذف اقتصارا بدون دليل وهو جائز عنده.

الثالث: الجواز في (ظن) وما في معناها دون علم وما في معناها، وهو ما عليه الأعلم، واستدل بحصول الفائدة في الأول دون الثاني، والإنسان قد يخلو من ظن، فقوله: ظننت يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم.

الرابع: المنع قياسًا، والجواز في بعضها سماعًا، وهو ما عليه أبو العلاء إدريس فلا يتعدى الحذف ظننت، وخلت، وحسبت لوروده فيها.

ولكلٍّ من ابن مالك والرضي رأي طريف؛ فيجيز ابن مالك الحذف إذا كان هناك فائدة وراءه، ويجيز الرضي الحذف إذا كان هناك دليل يدل على المحذوف، والجمع بينهما أولى .

٢٥ـ الأسماء التي يمتنع دخول الأفعال الناسخة عليها.

*الطَّعْنَ يُظْنِرُ [1].

---

(١) مثل يضرب للبخيل يعطي على الخوف . ويظنر: يعطف. والمعنى:الطعن يعطف ذوي الضغائن والعدوان لما يخافونه من حره. **ومورده في**: شرح الكافية ٤/٢٠٠، المستقصي /٣٢٩، ٣٣٠، وجمهرة الأمثال ٢/١٣، ومجمع الأمثال ١/٤٣٢. وكتاب الأمثال

استشهد به الرضي على أن الأفعال الناسخة لاتدخل على المبتدأ الذي لزم الابتداء به لكونه في المثل، والأمثال لاتغير بدخول النواسخ وغيرها عليها؛ لأن الألفاظ مقصورة فيها على السماع، فلايجوز تغيرها بحال، كما لا تدخل على المبتدأ واجب الحذف كالنعت المقطوع، والمذموم، والممدوح، أوالمبتدأ الذي يلزم التصدر، كأسماء الاستفهام والشرط، أو المبتدأ عادم التصرف كـ "ما "التعجبية[1].

ويروي المثل "الطَّعْنُ يَظْأَرُه" بالتصريح بالمفعول وهي رواية الجوهري في الصحاح، ووصمت روايته بالسهو والخطأ؛لأن فيه تغيير للمثل، والأمثال لا تغير، والجوهري ثقة ورواية الثقة لا ترد كما قال الزبيدي[2].

٢٦- مجيء خبر(عسى) مفردًا شذوذًا

*عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسا[3].

/٣٠٩، ولسان العرب (ظأر) ٥١٥/٤ وتاج العروس (ظأر) ٣١٢٤/١.

(١) شرح الكافية ٢٠٠/٤.

(٢) تاج العروس (ظأر) ٣١٢٤/١ .

(٣) مثل يضرب للرجل يخبر بالشر فيتهم به، أولكن شيء يخاف أن يأتي منه شر.

والغوير: تصغير "غار"والأبؤس جمع بؤس وهو الشدة لأن فعْلا يجمع على أفعُل. والمثل قالته الزباء عندما علمت برجوع قيصر من العراق ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه، وينسب لعمر (رضي الله عنه) والصواب أنه تمثل به.

والمعنى: لعل الشر يأتيكم من قبل الغار،

ومورد المثل في: جمهرة الأمثال٤٥/٢، ومجمع الأمثال ٣٤١/٢، وكتاب الأمثال/٩٧، والمستقصي ١٦١/٢، وشرح كتاب الأمثال ٤٢٤/١، والكتاب ٥١/١، والمقتضب ٧٠/٣، ومعاني القرآن للفراء ٤١٥/١، والأصول ٢٠٧/٢، والإنصاف ١١٢/١، والخصائص ٩٨/١، والارتشاف ١٢٢٨/٣.

استدل به الرضي على أن (عسى) ترفع الاسم وتنصب الخبر، نحو(كان) إلا أن خبرها يكون فعلاً مضارعًا مقرونًا بـ(أن)، فهو في محل نصب[1].

ودليل ذلك: أن خبر(عسى) قد جاء مفردًا منصوبًا ككان في قولهم: "عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً "وكان القياس: أن يبأس؛ إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك، فقالوا: عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً؛ فنصبوه بـ(عسى)لأنهم أجروها مجرى(كان)في العمل[2].

قال البغدادي: "استدل المتأخرون بالمثل، وهو: " عسى الغوير أبؤساً " بوقوع المفرد منصوباً بعد مرفوع، على أن أنْ والفعل في قولهم: عسى زيد أن يفعل، في موضع نصب على أنه خبر لعسى، وهي تعمل عمل كان"[3].

وحكم الرضي بالشذوذ على هذا المثل ونحوه كـ(عسيت صائمًا)؛ لمخالفته القياس المطرد في الاستعمال، وهو كون خبر (عسى) جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن[4].

قال البغدادي: " المثل: " عسى الغوير أبؤساً " شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه"[5].

وقدر بعضهم: (عَسَى الغُوَيْرُ أَنْ يَكُونَ أَبْؤُساً) [6] فأجاز حذف "أن" والفعل مع كونها حرفًا مصدريًّا؛ لقوة الدلالة؛وذلك لكثرة وقوع "أن" بعد مرفوع (عسى) فهو كحذف المصدر وإبقاء عمله، وهو ما أنكره العكبري لما فيه من حذف الموصول وإبقاء الصلة[7].

---

(١) شرح الكافية ٤/٢١٥.
(٢) ينظر: أسرار العربية /١٢٧.
(٣) ينظر: خزانة الأدب ٣ /٣٦٩.
(٤) ينظر: شرح الكافية ٣/٥٠، ٤/٢١٥، ٢١٦.
(٥) ينظر: خزانة الأدب ٣ / ٣٦٩.
(٦) ينظر: مجمع الأمثال ٢/١٢٩.
(٧) ينظر اللباب ١/١٩٢.

وما نقله الرضي حكاية عن بعضهم هو قول الكسائي على أن " أبؤسا " خبر "يكون" مضمرة، وهو ما صوبه ابن هشام؛ لأن فيه إبقاء " عسى " على أصل استعمالها، وعدم خروجها عن هذا الأصل، وهو أحد أقوالٍ خمسةٍ في تخريج هذا المثل، أما بقية الأقوال:

فأحدها: ما ذهب إليه أبوعبيدة من أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: عسى الغوير أن يأتي بأبؤس، فحذف الناصب والجار توسعا.

والثاني: أنه خبر "يصير" محذوفة وينسب هذا القول للأصمعي.

والثالث: أنه مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: أن يبأس أبؤسا، وهو قول ابن هشام في شرح شواهده.

والرابع: ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين من أن" أبؤسا"خبر"عسى " على حذف مضاف، والتقدير: ذا أبؤس، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه[1].

والأولى من هذه التأويلات أن نحكم على المثل بالشذوذ، كما حكم عليه الرضي، وغيره من العلماء كابن جني،والجوهري، والشيخ خالد،وابن يعيش، والسيوطي.قال الجوهري:"هو شاذ نادر، لأنه وضع "أبؤسًا" موضع الخبر، وقد يأتي في الامثال ما لا يأتي في غيرها"[2].

وقال الشيخ خالد: وشذ مجيئه مفردًا عن الجملة لقولهم في المثل: "عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً"[3].

وجعله ابن يعيش من مراجعة الأصل المرفوض حيث استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض موضع الفعل الذي هو فرع[4].

---

(١) ينظر: التصريح ٦٧٨/٢، والمغني ١٥٢/١، ومنهج المسالك /٦٨، وشرح الشواهد لابن هشام /٣١٢.

(٢) ينظر: الصحاح (عسى) ٢٤٢٦/٦، وتاج العروس (عسى) ٨٤٩٧/١، ومختار الصحاح ٤٦٧/١، والارتشاف ١٢٢٨/٣.

(٣) التصريح ٦٧٨/٢.

(٤) شرح المفصل١٤/٧، وينظر: الخصائص ٩٨/١، وأسرار العربية/١٢٦. والمزهر ١٨١/١، ١٨٢، ٧٦/٢.

قال ابن مالك: " من عادة العرب في بعض ما له أصل متروك وقد استمر الاستعمال بخالفه أن ينبهه على ذلك الأصل لئلا يجهل، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر كاد وعسى مفردًا منصوبًا.....ومثال جعل خبر"عسى "مفردًا منصوبًا قول العرب: "عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً"[1].

٢٧-مجيء "إلى " بمعنى " مع "

*الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبِلٌ[2].

استشهد به الرضي على أن التحقيق في المثل أن "إلى" على حقيقتها بمعنى الانتهاء، أي: الذَّوْدُ مضافة إلى الذَّوْدِ إبِلٌ[3] لا بمعنى"مع" كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [4] أي: مع أموالكم، وهو قليل[5].

وذهب الكوفيون، وبعض البصريين، وأبو البركات الأنباري، والمرادي، وابن هشام إلى أن "إلى" في المثل بمعنى "مع " وهو ما عليه الأكثرون[6].

وإلى هذا الخلاف أشار الزبيدي بقوله: " واختلف في: (إلى) فقيل: هي بمعنى مع، أي: إذا جَمَعْت القليلَ إلى الكثير صار كثيراً، ويجوز أن تبقى على بابها بإدخال الطَّرَفَيْن كما صرَّح به جماعةٌ،

---

(١) شرح التسهيل ١/٣٩٥.
(٢) مثل يضرب في اجتماع القليل إلى القليل فيكون كثيرًا
ومورده في: شرح كتاب الأمثال١/٢٨٢، وجمهرة الأمثال ٢/٢٢٦، ٢٨٩، ومجمع الأمثال١/٢٧٧، والمستقصي/ ٣٢٢، ولسان العرب (ذود) ٣/١٦٧، و(إلى) ١٥/٤٣٤، وتاج العروس (ذود) ١/١٩٧٦.
(٣) ينظر: شرح الكافية٣/ ٣١١.
(٤) سورة النساء من الآية/٢ ٠
(٥) ينظر: شرح الكافية٣/٣١١.
(٦) ينظر: الإنصاف١/٢٦٦، وحروف المعاني/٦٦، والمغني/١٠٤، وأدب الكاتب /٤١٠ ٠

وأشار غيرُ واحد أنَّ مُتعلَّق (إلى) محذوفٌ، أي: الذَّوْد مضموم إلى الذود، أو مجموع، أو نحو ذلك"[1].

ونقل السيوطي رؤية الرضي وقال: "قوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [2] وقولهم: "الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبِلٌ "ولا يجوز: إلى زيد مال، أي: مع زيد مال.

قال الرضي: "والتحقيق أن "إلى" هذه للانتهاء فقوله: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ أي: مضافة إليها، والذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبِلٌ، أي: مضافة إلى الذود"[3].

٢٨- توكيد الفعل المضارع بعد(ما)الزائدة المقترنة بالشرط

١- بعَيْنِ ما أَرَيَنَّكَ[4]. ٢- بِأَلَمِ مَا تَخْتَنَنَّهُ[5].

٣- مِنْ عِضْهِ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا[6].

---

(١) تاج العروس (ذود) ١٩٧٦/١.

(٢) سورة المائدة من الآية/٦.

(٣) الهمع ٣٣٢/٢.

(٤) مثل يضرب للحث على السرعة وترك البطء . **والمعنى:** عجل وكن كأني أنظر إليك.

(٥) مثل يضرب لمن يفعل فعلا يتألم منه ولا بد منه، وهو خطاب لامرأة في الأصل، وأصله: تختنين، ثم جيء بالنون المشددة، والهاء للسكت، والختن: القطع . **ينظر: الارتشاف** ٦٥٩/٢، والتصريح ١٧٨/٤ .

والمعنى: لا يكون الختان **إلا** بألم، والمراد: لا يدرك الخير إلا باحتمال المشقة.

ومورد المثل في: مجمع الأمثال ١٠٧/١، وخزانة الأدب ٤٠٣/١١، والخزانة ٤٠٣/١١، وابن يعيش ١٠٢/٧، ٥٤٢/٩، والتصريح ١٧٨/٤، والارتشاف ٦٥٩/٢.

(٦) مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبه، كتشبيه الولد بأبيه. والعضة: واحدة العضاة، وهو شجر عظام، والشكير: صغار الورق والشوك، أي: إن الصغار إنما تنبت من الكبار.

استشهد الرضي بهذه الأمثال على اقتران الفعل المضارع بنون التوكيد الخفيفة والثقيلة بعد(ما) غير المقترنة بأداة شرط وهذا قليل؛لأن نون التوكيد تقترن بالفعل المضارع إذا وقع بعد إن الشرطية المتصلة بما الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ (١)؛ فإذا لم تسبق بشرط حكم الرضي على اقتران الفعل المضارع بنون التوكيد بأنه قليل في الاختيار كما في الأمثال السابقة، وإنما كان دخولها مع (ما) التي في الشرط أكثر منها في غيره؛ لأن الشرط أشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت(٢).

وحمل البغدادي (ما) على اللام في إفادة التوكيد، فحمل مالا يجوز على ما يجوز، فقال: "زيادة "ما" للتأكيد بمنزلة اللام، ولأجلها جاز تأكيد الفعل بالنون"(٣).

وما أقرب ما ذهب إليه الرضي من قول ابن يعيش: " وقد تزاد(ما)مع إن الشرطية مؤكدة لمعنى الجزاء ويدخل معها نون التوكيد وإن لم يكن الشرط من مواضعها؛لأن موضعها الأمر والنهي وما أشبههما مما كان غير موجب، نحو:﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً ﴾(١).

والعلة في دخولها: أنها لما لحقت أول الفعل بعد أن أشبهت اللام في(والله ليفعلن) فجامعتها نون التوكيد، كما تكون مع اللام في(ليفعلن).

ومورد المثل في: مجمع الأمثال ٢/٧٤، وخزانة الأدب ٤/٢٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٠٧، والمقرب٢/٧٤، وابن يعيش٧/١٠٣، ٩/٤٢، والارتشاف٢/٦٥٩، والأشموني٣/٢١٧، والتصريح ٤/١٧٨.

(١) سورة الأنفال من الآية/٥٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٤/٥٢٧، ٤٦٥ .

(١) خزانة الأدب ٤/٢٢٠.

(٢) سورة مريم من الآية/٢٦ .

ووجه الشبه بينما: أن(ما)هنا حرف تأكيد، كما أن اللام مؤكدة، والفعل واقع بعدها كما بقع بعد اللام، والكلام غير واجب كما هو كذلك في الأمر والنهي، فلما شابهت اللام في ذلك لزمت الفعل بعدها النون في الشرط، كما لزمت اللام في الفعل، وصار الشرط في مواضع النون بعد أن لم يكن موضعا لها.

وقد جاءت أخبار مثبتة لزمها النون لدخول هذا الحرف (أعني: ما) المؤكدة في أوائلهن، وذلك قولهم: بعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ، وَمِنْ عِضْهِ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا؛ وإذا لزمت النون في هذا الأخبار الصريحة لوجود هذا الحرف، فدخلوها مع فعل الشرط الأول"[1].

وخص الصيمري دخول النون في هذا الموضع بالضرورة في الشعر والشذوذ في الأمثال؛ لأن الأمثال يحتمل فيها مالا يحتمل في غيرها من الحذف والزيادة، فقال: " وأما دخول النون في الأخبار الواجبة فلا يكون إلا في ضرورة الشعر، ومن أمثال العرب: مِنْ عِضْهِ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا؛ فأدخلوا النون في (يَنْبُتَنَّ)وهو واجب؛ لأن الأمثال يحتمل فيها مالا يحتمل في غيرها من الحذف والزيادة" "[2].

واضطرب الرضي في ماهيته (ما) ففي موضع يحكم عليها بالزيادة، وفي موضع آخر يحكم عليها بالأصالة؛لأنها أشبهت لام تأكيد الفعل المضارع كما قال أبو علي [3]، ويرى المبرد، وأبو حيان، والشيخ خالد أن(ما) زائدة لازمة لا يجوز حذفها في هذه الأمثلة التي لا يقاس عليها [4].

---

(٣) ابن يعيش٧/١٠٢ .
(١) التبصرة والتذكرة ١/٤٣٢ .
(٢) ينظر شرح الكافية ٤/٤٦٥، ٥٢٧.
(٣) ينظر: المقتضب ٣/١٥١، والارتشاف٢/٦٦٠، والتصريح ٤/١٧٨.

٢٩ ـ إفادة هل التقرير في الإثبات

* هذه بِتْلْكَ وَهَلْ جَزَيْتُكَ يا عَمْرُو [١].

استدل به الرضي على أن (هل) تأتي لإفادة التقرير في الإثبات، كقوله تعالى: ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ﴾ [٢] أي: ألم يثوب؟

وقول العرب: هذه بِتْلْكَ وَهَلْ جَزَيْتُكَ يا عَمْرُو، أي: ألم أجزك؟ وهذا أحد أمرين تختص بهما (هل) دون الهمزة [٣].

والآخر: إفادتها النفي حتى أنه يجوز أن يليها الاستثناء، نحو: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [٤] قصدًا للإيجاب [٥].

---

(٤) مثل يضرب للمجازاة. ومورده في: فصل المقال /٢٠٦، وكتاب الأمثال /١٣٨، والمستقصي ٣٨٨/٢، ومجمع الأمثال ٤٠٤/٢. وللمثل قصة تطلب فيما سبق.

(٥) سورة المطففين من الآية/٣٦.

(٦) ينظر أوجه الفرق في: المغني /٤٥٦-٤٥٩.

(٧) سورة الرحمن من الآية/٦٠.

(٨) شرح الكافية ٤٨٢/٤.

الخاتمة

بعد هذا التطواف مع الأمثال العربية في شرح الكافية للرضي خلص البحث إلى هذه النتائج:

١- اهتم علماء العرب والمسلمين بالأمثال العربية؛لأنها ديوان حياتهم وخلاصة تجاربهم؛ فأفردوا لها المصنفات، وقاموا بشرحها، وبينوا موردها ومضربها.

٢- كان لعلماء اللغة عناية خاصة بالمثل ظهرت في اعتدادهم بالأمثال باعتبارها نبعًا من منابع اللغة الغنية بغريبها وشاذها؛ ولذلك اتجهت أنظار اللغويين وأصحاب المعاجم للاستشهاد بها على ألفاظ اللغة وغريبها، فحشدوا قدرًا كبيرًا من الأمثال في معاجمهم، كما صنع الجوهري في الصحاح، وابن منظور في اللسان، والزبيدي في تاج العروس.

٣- المثل مصدر من مصادر السماع إذا كان قائله من عصور الاحتجاج في اللغة، وقد أدرك الميداني هذا فجعل أمثال المولدين في مؤخرة كتابه مجمع الأمثال بعد الأمثال التي قيلت في عصور الاحتجاج.

٤- اهتم النحاة بالأمثال العربية فاستشهدوا بها في تقعيد الحكم النحوي واستأنسوا بها في ترسيخ القاعدة النحوية واللغوية، أو بيان الشذوذ والخروج عن القاعدة العامة أو الحكم الكلي عندما تخالفه وتخرج عن إطاره وأحكامه.

٥- وللنحاة في الأمثال رؤية خاصة؛إذ للأمثال رخص يستجاز بها الخروج عن القاعدة؛ كما جعلوا للأشعار ضرائر يستجاز بها الخروج عن القواعد العامة؛ ولهذا حملوا الأمثال على الأشعار، وقالوا: الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الأشعار؛لما لهذه

الأمثال من خصوصية الإيجاز وكثرة الاستعمال؛ لذا أعطوا لها من الأحكام ما لم يعطوه لغيرها من ألوان الكلام.

٦- اشترط العلماء في الأمثال شروطاً هي: كثرة استعماله، وسيرورته، وانتشاره بين الناس، وغرابته وندرته ، لزومه وعدم تغيره، وإيجازه واختصاره في اللفظ مع دلالته على معا.

٧- لم يفرد الإمام عبد القادر البغدادي الأمثال بمصنف مستقل يبين الشاهد النحوي فيها، كما صنع مع نظائرها من مصادر السماع؛ لذا كان تخصيص الأمثال ببحث يحصر هذه الأمثال ويبين الشواهد النحوية إكمالاً لتلك المنظومة الرائعة التي صنعها البغدادي في شرح مصادر السماع في شرح الكافية.

٨- الرضي صاحب منهج خاص في الاستدلال بالمسموع فهو يستدل بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً، وتتسع دائرة المسموع في الاستدلال عنده، فاستشهد في النثر بكلام الإمام علي﵁ وهو ليس بمتهم في فصاحته فلا يستشهد بكلامه، ولكن كتاب – نهج البلاغة – الذي جمع فيه الشريف الرضي أقوال الإمام علي﵁ فيه شك من بعض العلماء ومثار جدل وخلاف بينهم، ولم يقف الرضي عند ذلك بل أثار غبار الجدل والخلاف؛ فاستشهد بشعر المولدين كأبي تمام، وأبي نواس، وبشار، وغيرهم.

٩- المثل لون من ألوان النثر الفصيح المستشهد به على صحة القاعدة، ومصدر من مصادره الأصيلة في شرح الكافية للرضي، وإن لم يكن متساويًا في الكم والكيف مع غيره من مصادر السماع، كالقرآن، والحديث، والشعر، فقد بلغ عدد الأمثال التي أحصيناها ثلاثة وأربعين مثلاً بدون تكرار، كما أن هذه الأمثلة جاء الاستشهاد بها في تسعة وعشرين موضعاً من مواضع

الاستشهاد، استشهد بها الرضي في مواطن متفرقة، وكانت مصدراً مهماً من المصادر التي استقى منها مادة كتابه .

١٠- كان اختيار الرضي للأمثال على حسب القاعدة التي يعرض لها؛ فالأمثال كالأشعار ليس من الضروري أن يتمثل بكل الأشعار، كما لا يتمثل بكل الأمثال ولكن ما تمليه الخواطر من الأمثال القريبة من الأذهان والمطروقة على اللسان.

١١- لم يكن للرضي منهج يسير عليه عند استشهاده بالأمثال، فقد يتناول المثل بالشرح وبيان المورد والمضرب، وقد يأتي بالمثل للاستدلال على صحة القاعدة، وهذا ديدنه في جل استشهاد، وقد يأتي به قصد التمثيل، كما في قولهم: قَبْلَ الْبُكاءِ كُنْتِ عَابِسَةً، وقَبْلَ النَّفاسِ كُنْتِ مُصْفِرَّةً، وقد يأتي المثل عرضًا عند شرحه لمثل آخر كما صنع عند شرحه لقولهم: (أَطْرِقْ كَرَا)، فجاء بقولهم: خَامِرِي أُمَّ عَامِرٍ ونحو ذلك في قولهم: اللَّيْلُ طَوِيلٌ وَأَنْتَ مُقْمِر، أَضَرطاً وَأَنْتَ الأَعْلَى؟ فهذان المثلان استشهد بهما الرضي عرضًا؛ وهو يوضح مورد مثال آخر وهو: (افْتَدِ مَخْنُوقُ).

١٢- استطاع البحث أن يبين أثر الأمثال في ترسيخ القاعدة النحوية، أو الخروج عنها من خلال شرح الكافية

كل هذه النتائج وغيرها استطاع البحث أن يحققها في رحلة تنوعت بين تجميع المنثور المشتت، وبين دراسته وتحليله.

وبعد...

فإني لا أجد قولاً أختم به كلامي إلا قول ابن الخباز في آخر شرح اللمع "ومن عثر لي على عثرة فليكن العاثر عاذراً غافراً

لذللها، وساداً لخللها، فإن السعيد من عدت سقطاته، والكريم من عفا".

والله أسأل أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير... ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

الباحث

د/ حسانين إبراهيم حسانين

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بالديدامون

أهم المراجـــــــع

١- ارتشاف الضرب لأبى حيان تحقيق د/ رجب عثمان (طبع مكتبة الخانجى ط. أولى ١٤١٨ هـ).

٢- الأزهية فى علم الحروف لعلى بـن محمـد الهـروى تحقيـق/ عبدالمعين الملوحى (طبع المجمع اللغوى بدمشق ١٩٧١م).

٣- أساس البلاغة للزمخشرى (دار صادر. بيروت).

٤- أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى تحقيـق/ محمـد بهجـة البيطار (طبع المجمع اللغوى بدمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٦م).

٥- الأشباه والنظائر للسيوطى تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم (طبع ونشر مؤسسة الرسالة بيروت ط. أولى ١٩٨٥ م).

٦- إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق للشيخين/ أحمد مجمد شاكر، وعبد السلام هارون (طبع دار المعارف ط. ثالثة ١٣٧٥هـ- ١٩٥٦م).

٧- الأصول فى النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد المحسن الفتيلـى (طبع ونشر دار الرسالة ط. أولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٨- الأعلام. قاموس تراجم لأشهر الرجال والنسـاء لخيـر الـدين الزركلى (دار الملايين ط. خامسة ١٩٨٠م).

٩- أعيان الشيعة للعاملي ت / محسن أمين، دمشق ١٩٣٥م

١٠- الأمالى للزجاجى تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون (مطبعـة المدنى ط. أولى ١٣٨٢هـ).

١١- الأمالى الشجرية لابن الشجرى تحقيق د/ محمـود الطنـاحى (الخانجى ط. أولى ١٩٩٢م).

١٢- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام تحقيق / عبد المجيد قطامش (دار التراث بيروت ط. أولى ١٩٨٠م).

١٣- أمثال العرب للمفضل الضبي تحقيق / إحسان عباس (دار الرائد العربي بيروت ط. ثانية ١٩٨٣م).

١٤- الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى تحقيق الشيخ/ محمد محيى الدين (طبع ونشر المكتبة العصرية بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

١٥- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك لابن هشام تحقيق الشيخ/ محمد محيى الدين عبد الحميد (دار الفكر بيروت ط. خامسة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

١٦- البسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتى (دار الغرب الإسلامى ط. أولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).

١٧- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم (طبع عيسى الحلبى ١٩٦٤م).

١٨- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى تحقيق/ أحمد عبدالغفور عطا (طبع دار الكتاب العربى ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م).

١٩- التخمير فى شرح المفصل لصدر الدين الخوارزمى تحقيق د/عبد الرحمن بن العثيمين (دار الغرب الإسلامى ط. أولى ١٩٩٠م).

٢٠- التذييل والتكميل لأبى حيان تحقيق أ.د/ حسن هنداوى (دار القلم ط. أولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

٢١- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى تحقيق أ.د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم (الزهراء للإعلام العربى ط.أولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

٢٢- تهذيب اللغة للأزهري تحقيق أ/ عبد السلام هارون (المؤسسة العامة للتأليف والنشر ط. أولى -١٩٦٤م).

٢٣- توضيح المقاصد والمسالك (شرح ألفية ابن مالك) للمرادى تحقيق د/ عبد الرحمن على سليمان (مكتبة المجلد العربي ط.أولى ١٣٩٦هـ).

٢٤- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم بدون).

٢٥- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (دار الجيل ط. أولى ١٩٨٧م).

٢٦- الجنى الدانى فى حروف المعانى لابن أم قاسم المرادى تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاصل (المكتبة العربية - حلب ١٣٩٣هـ-١٩٨٥م).

٢٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون (الخانجى ١٤٠٩هـ-١٩٧٩م).

٢٨- الخصائص لابن جنى تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار (الهيئة العامة للكتاب ط. ثالثة١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

٢٩- الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة لأبي حمزة الأصفهاني(طبع دار المعارف ط. ثانية ١٩٧٦م).

٣٠- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى تحقيق د/أحمد الخراط (دار القلم دمشق ط. ثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٣١- زهر الأكم في الحكم والأمثال للحسن اليوسي تحقيق/ حميد آدم، وكامل سعيد (مطبعة العاني بغداد ط. أولى ١٩٨٤م).
٣٢- سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق أ./ حسن هنداوى (دار القلم دمشق ط. أولى ١٩٨٥م).
٣٣- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى (القاهرة ١٩٣٢م).
٣٤- شرح ابيات سيبويه لابن السيرافى تحقيق د/ محمد الريح هاشم (دار الجبل بيروت ط. أولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
٣٥- شرح أبيات سيبويه للنحاس تحقيق/ زهير غازى زاهد (عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ط. أولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
٣٦- شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى تحقيق/ عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق (دار المأمون للتراث ط. أولى ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م).
٣٧- شرح ابن عقيل تحقيق الشيخ/ محمد محيى الدين (طبع دار التراث ط. العشرون ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
٣٨- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك(طبع دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبى).
٣٩- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، ومحمد بدون المختون (طبع دار هجر ط. أولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
٤٠- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تحقيق د/ صاحب أبوجناح (طبع مكتبة العانى بغداد ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

٤١- شرح شافية ابن الحاجب للرضى تحقيق الأساتذة/ محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد (طبع دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).

٤٢- شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق الشيخ/محمد محيى الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية بيروت ط. أولى ١٩٨٦م).

٤٣- شرح الكافية للرضى تحقيق د/ إميل يعقوب (طبع دار الكتب العلمية بيروت ط. أولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٤٤- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم هريدى (منشورات جامعة أم القرى مكة المكرمة ط. أولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

٤٥- شرح المفصل لابن يعيش (مكتبة المتنبى - القاهرة بدون).

٤٦- شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ أبى على الشلوبين تحقيق د/ تركى بن سهو العتيبى (مكتبة الرشد الرياض ط. أولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م).

٤٧- الصاحبى لابن فارس تحقيق/ أحمد صقر (طبع دار إحياء التراث العربى بالقاهرة ١٩٧٧م).

٤٨- ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق/ السيد إبراهيم محمد (دار الأندلس بيروت ط. ثانية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

٤٩- الضرائر ما يجوز للشاعر فى الضرورة للقزاز القيروانى تحقيق د/ محمد زغلول سلام، و د/محمد مصطفى هدارة (منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٧٣م).

٥٠- الضرائر ما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسى شرح/ محمد بهجة الأثرى البغدادى (المطبعة السلفية مصر).

٥١- عبث الوليد فى الكلام على شعر أبى عبادة بن عبيد الله البحترى إملاء أبى العلاء (مكتبة النهضة مصر ١٩٧٠م).
٥٢- العقد الفريد لابن عبد ربه تحقيق/ أحمد أمين، و/أحمد الزين، و/إبراهيم الأبياري (دار الكتاب العربي بيروت ط. ١٩٨٣م).
٥٣- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري تحقيق/ إحسان عباس، و/عبد المجيد عابدين(مؤسسة الرسالة ط. ثالثة ١٩٨٣م).
٥٤- الكامل للمبرد تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، وإبراهيم السيد شحاتة (طبع دار نهضة مصر القاهرة).
٥٥- الكتاب لسيبويه تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون (طبع الخانجى ط. ثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، وأخرى طبعة بولاق)
٥٦- كتاب الشعر لأبى على الفارسى تحقيق د/ محمود محمد الطناحى (مطبعة المدنى المؤسسة السعودية ط. ثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
٥٧- اللباب فى علل البناء والإعراب تحقيق/ غازى طليمات وآخر (دار الفكر بيروت ودمشق ط. أولى ١٤١٦هـ).
٥٨- لسان العرب لابن منظور الأفريقى تحقيق/ عبد الله على الكبير وآخرين (دار المعارف مصر).
٥٩- اللمع فى العربية لابن جنى تحقيق د/ حسين محمد شرف (عالم الكتب - القاهرة ط. أولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
٦٠- ما يحتمل الشاعر من الضرورة لأبى سعيد السيرافى تحقيق د/ عوض بن حمد القوزى (طبع دار المعارف ط. ثانية ١٤١٢هـ-١٩٩١م).

٦١- مجالس ثعلب لأبى العباس ثعلب تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون (طبع دار المعارف مصر ١٤٠٠هـ-١٩٥٤م).
٦٢- مجالس العلماء للزجاجى تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون (طبع مكتبة الخانجى ط. ثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
٦٣- مجمع الأمثال للميداني تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم مكتبة الخانجى ط. ثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
٦٤- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنى تحقيق /على النجدى وآخرين(طبع المجلس الأعلى ١٩٨٦م).
٦٥- المرتجل لابن الخشاب تحقيق/ على حيدر(دمشق ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).
٦٦- المزهر للسيوطى تحقيق/محمد جاد المولى وآخرين(طبع عيسى الحلبى ١٣٦١هـ).
٦٧- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/ محمد كمال بركات (طبع مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى ط.أولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
٦٨- مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق/مازن المبارك وآخر(١٩٥٥م).
٦٩- المفصل فى علم العربية للزمخشرى تحقيق د/ إميل يعقوب (طبع دار الجبل - بيروت - ط. ثانية).
٧٠- المقتضب للمبرد تحقيق الأستاذ/ محمد عبد الخالق عضيمة (طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٣٩٩هـ).

٧١- المقرب لابن عصفور تحقيق د/ أحمد عبد الستار الجـواري وزميله (طبع مطبعة العانى – بغداد ١٣٩١هـ-١٩٧١م).

٧٢- موسوعة أمثال العرب تأليف د/ إميل يعقوب(طبع دار الجبـل بيروت ط أولى ١٩٩٥م).

٧٣- النوادر فى اللغة لأبىزيد الأنصارى تحقيق ودراسة د/ محمد عبد القادر أحمد (طبع دار الشـروق ط. أولـى ١٤٠١هـ- ١٩٨١م).

٧٤- همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع تحقيق الأستاذ/أحمـد شمس الدين (طبع دار الكتب العلميـة – بيـروت – ط. أولـى ١٤١٨هـ).

٧٥- الوافى بالوفيات للصفدى (طبع دار المعـارف – القـاهرة – ١٩٤٩م).

٧٦- الوسيط فى تاريخ النحو العربى تأليف د/ عبد الكريم محمـد الأسعد (طبع دار الشواف الرياض ط. أولى ١٤١٣هـ).

٧٧- وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق/ إحسان عباس (طبـع دار صادر- بيروت ١٩٧٠م).